

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تخصص : تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالبة : بكيرات زهية

الموضوع:

تقييم السياسات العامة ودوره في تفعيل الحكم الرشيد

دراسة حالة التجربة المغربية حسب دستور 2011

نوقشت وأجيزت يوم : 29 / 05 / 2016 .

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

- | | | |
|--------------|---------------------------|--------------------|
| مشرفا ومقررا | أستاذة محاضرة جامعة ورقلة | ❖ عزلاوي أمال |
| رئيسا | أستاذ محاضر جامعة ورقلة | ❖ رمضان عبد المجيد |
| مناقشا | أستاذ محاضر جامعة ورقلة | ❖ ليام سلمى |

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد أولاً وقبل كل شيء إلى أعلى الناس على قلبي أبي
وأمي العزيزة ، إلى القلوب الطاهرة الرقيقة رياحين حياتي

أخي وأخواتي كل باسمه

إلى كل الأحباب والأصدقاء والزملاء.

شكر وتقدير

امتنال لقول الله عز وجل (...لئن شكرتم لأزيدنكم). (سورة ابراهيم

(الآية 07)

فالحمد لله كثيرا و الشكر لله عظيما فبفضل الله أولا وأخيرا تم

انجاز وإتمام هذا العمل .

بكثير من الامتنان أتقدم بشكري الخالص إلى أستاذتي المشرفة

عزلاوي أمال التي لم تبخل علي بكل توجيهاتها ونائحها

وأفكارها البناءة فجزاك الله يا أستاذة خير الجزاء وجعلك منارة من

منارات العلم الخالدة .

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتوجه بشكري إلى كل من قدم لي يد

العون لإنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

ملخص

تلعب عملية التقييم دورا بالغ الأهمية في ترشيد السياسة العامة ، بإعتبارها تضم معرفة موضوعية بالنتائج السلبية والايجابية للسياسة العامة ونتائج تنفيذها وأثر مخرجاتها ومدى كفاءتها في تحقيق الأهداف المخطط لها ، ففي ظل هذه الدائرة التقييمية يمكن الوقوف على حقيقة السياسات العامة وكشف عيوبها ، وتبيان مواطن الخلل فيها ، انطلاقا من دعم أليتي الشفافية والمساءلة حول شرعية ومنجزات السلطات العمومية ، وتكريس قيم الديمقراطية والمشاركة وتعزيز ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة من أجل حوكمة المؤسسات وتحقيق التنمية الشاملة .

عملت المغرب كغيرها من الدول على دسترة مفهوم تقييم السياسات العامة و اسناد هذه المهمة للبرلمان كصاحب اختصاص مباشر بالاضافة إلى مؤسسات أخرى في اتجاه انجاح سياستها العامة وبلوغ أهدافها التنموية .

الكلمات المفتاحية : تقييم ، السياسات العامة ، الحكم الراشد ، البرلمان ، الرشادة السياسية ، الشفافية ، المساءلة والمحاسبة .

The summary:

The evaluation process plays a significant role, in the good governing of the public policy , as it includes the objective knowledge of the negative and positive results of the public policy in addition to the results of executing them , and the impact of their results and their capacity to achieve the planned goals within this evaluation process.

We can have a look on the reality of the public policies and reveal their faulty sides , in addition to determining the areas of dis functioning through reinforcing the mechanisms of transparency and questioning on the legitimacy and achievements of the public authorities , and instoring the democracy and participation values , furthermore , reinforcing the culture of linking responsibility with questioning in order to help the good governance of the institutions and achieve an exhaustive growth .

Like other states , morocco has made efforts in the purpose of constructing the concept of public policies evaluation and attributing this mission to the parliament being the very directly specialized authority . in addition to other institutions on the way of making successful their public policies and reaching their growth related goals .

Key Words:

Evaluation , the public policies , the good governance , the parliament , the political governance , Accountability in Accounting , Transparency

Résumé:

Processus d'évaluation joue un rôle crucial dans la rationalisation de la politique publique, a une connaissance objective des conséquences négatives et la politique publique positive et les résultats de sa mise en œuvre et l'impact de sa production et de son efficacité dans la réalisation des objectifs prévus. À la lumière de ces circuits Altakimah peut se tenir sur le fait que les politiques publiques et de détecter les défauts, et d'identifier les pépinières où, des mécanismes de soutien de la transparence et la responsabilité quant à la légitimité des réalisations des pouvoirs publics, et la consécration des valeurs de la démocratie et de la participation et de promouvoir une culture de lier la responsabilité et la reddition de comptes afin de réaliser le développement global de la .gouvernance d'entreprise

Le Maroc, comme d'autres pays a travaillé sur la constitutionnalisation notion d'ordre public et d'assigner la tâche du Parlement comme une évaluation immédiate de la compétence ainsi que d'autres institutions dans le sens de la réussite de la politique générale et la réalisation de ..leurs objectifs de développement

Mots clés: évaluation des politiques publiques, la bonne gouvernance, le Parlement, la rationalisation politique, la transparence, la reddition de .comptes

Abstract

Evaluation process plays a crucial role in the rationalization of public policy, as has an objective knowledge of the negative consequences

and positive public policy and the results of its implementation and the impact of its output and its efficiency in achieving planned objectives. In the light of these Altakimah circuit can stand on the fact that public policies and detect flaws, and to identify glitches where , from the support mechanisms of transparency and accountability about the legitimacy of the achievements of the public authorities, and the consecration of the values of democracy and participation and promote a culture of linking responsibility and accountability in order to achieve .the comprehensive development of corporate governance

Morocco, like other countries worked on Constitutionalizing concept of public policy and assign the task of the Parliament as an immediate assessment of the competence as well as other institutions in the direction of the success of the overall policy and the attainment of their .development goals

Key words: evaluation of public policies, good governance, the Parliament, the political rationalization, transparency, accountability



مقدمة

يكتسي موضوع تقييم السياسات العامة أهمية بالغة في العلوم السياسية باعتباره أحد المواضيع الحديثة التي تشكل اتجاهها علميا في حقل تحليل السياسة العامة ، لأن تقييم السياسات العامة يفتح مجالا لتتبع النظام السياسي في حركته وتفاعله مع أطراف العملية السياسية حيث يتم التركيز على مخرجات النظام السياسي ، التي تظهر في شكل سياسة عامة ، و الوقوف على مخرجات السياسات الحكومية وعوائدها المحققة أو بشكل آخر معرفة درجة فعالية السياسة العامة محل التقييم وجدواها الاقتصادية والاجتماعية .

لذلك فإن التقييم لا ينبغي أن يقتصر في حدود مرحلة تنفيذ السياسة العامة وإنما لابد له أن يكون مرافقا لكل المراحل في شكل دائرة تقويمية بدءا بتشخيص المشكلة ثم صياغة البرنامج في حدود البديل المختار بعد المفاضلة بين البدائل المتاحة وصولا إلى تنفيذ البرنامج والوقوف على أثاره وعوائده بالقدر الذي يمكن من معرفة مختلف ردود فعل البيئة التي طبقت فيها السياسة العامة ، لأن مثل هذه الإجراءات التقييمية المنتظمة تمنح للجهة المقيمة إمكانية قياس مدى فعالية السياسة العامة المعتمدة وما حققته من نتائج.

ومن جهة أخرى شهد حقل السياسة العامة تطورا ملحوظا على صعيد المنهجية المعتمدة أثناء عملية التقييم ، حيث أصبحت هذه الأخيرة تخضع لمعايير عدة منها الكفاية ، الفاعلية ، الملائمة ، الإنسجام ، التي أصبحت تشكل مؤشرات للحكم على مدى نجاعة السياسة العامة لاسيما في ظل تعدد الأطراف المشاركة في تقييم السياسات العامة ، لأن تقييم السياسات العامة دعامة أساسية لتغيير و عصرنه النظام العمومي في ظل إحترام مبادئ الشفافية ، التعددية ، الاستقلالية ، ذلك أن علاقة الحكم الراشد بالتقييم علاقة وطيدة و متداخلة ، فالحكمانية الجيدة تتسم بكونها تعتمد على مشاركة بين ثلاث فواعل وهي الحكومة و القطاع الخاص والمجتمع المدني لأن ميزة المشاركة تعتبر الأساس للشرعية في الأنظمة الديمقراطية وهذا يستلزم أن اجراءات و عمليات إتخاذ القرار يجب تتسم بالشفافية وتوفر المعلومات للمشاركين و المهتمين بشكل عام للقيام بدور المساءلة للمؤسسات وتقييم مدى إستجابتها للمتطلبات مختلفة التي من شأنها أن تحسن مستوى المعيشة للمواطنين و تحقق التنمية الشاملة في شتى المجالات.

وفي حديثنا عن التجربة المغربية في تقييم السياسات العامة ومع الأحداث التي شهدتها المغرب في إطار تفاعلها مع الربيع العربي و اخص بالذكر الحراك الشعبي والمطالبة من قبل الأحزاب و منظمات المجتمع المدني بالإصلاحات التي نالت المؤسسة البرلمانية قسطا كبيرا منها على المستوى الكمي والنوعي في دستور 2011 حيث توسعت مهامه من جهاز تشريعي يهتم فقط بإعداد وتصديق النصوص التشريعية إلى دور أكثر شمولية كمرقابة الحكومة وتقييم السياسات العامة التي أصبحت كإختصاص أصلي .

وكان لظهور هذا الاختصاص أسباب وخلفيات ارتبطت بالقصور الذي عرفته الأدوات الرقابية وبالتالي العمل على خلق هذا المقتضى (اختصاص تقييم السياسات العامة) والارتقاء بها إلى المستوى الدستوري بعدما كان يمارس بشكل محتشم في التجارب السابقة.

و في المجلد فإن دستور 2011 ظل لحظة حاسمة في مسار التقييم في المغرب عبر إقراره لفكرة هيكلية البنى المؤسساتية وربط المسؤولية بالمحاسبة ، وعبر دسترة وظيفة التقييم كصلاحية برلمانية أصلية وكذلك تعزيز المسؤولية الحكومية في وضع وصناعة سياسات وإقرار دور الهيئات الحاكمة في إنضاج حوار عمومي واسع ، وفتح دورة السياسات العامة على المواطنين.

_ أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن بمحض الصدفة ، و إنما جاء نتيجة لعدة أسباب موضوعية بررت هذا الإختيار ، وأسباب ذاتية أخرى قامت بتدعيمه.

1 _ الأسباب الموضوعية : ومن أهمها مايلي :

_ أهمية تقييم السياسات العامة لأن سر نجاح أي سياسة عامة يعتمد بالدرجة الأولى على إجراء تقييم موضوعي وفعال يأخذ بعين الإعتبار العوامل والأبعاد المؤثرة.

_ دراسة حالة المغرب باعتبارها أول الدول في شمال افريقيا التي أعطت أهمية لمأسسة ودسترة تقييم السياسات العامة .

_ ضرورة الإقتداء بالتجارب الغربية في مجال تقييم السياسات العامة بإعتبارها تجارب رائدة في تقييم السياسات العامة وحققت التنمية الشاملة والمستدامة.

_ ندرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواء عربية منها وأجنبية.

2_ الأسباب الذاتية:

_ رغبة الباحث في معالجة موضوع تقييم السياسة العامة باعتباره يرتبط بمجال التخصص.

_ أن دراسة تقييم السياسات العامة تمكن الباحث من توظيف المعرفة العلمية الممنهجة ، بغية تشخيص مواطن الخلل وفهم التشابكات وكذا التناقضات التي تصيب السياسة العامة على صعيد النظرية والتطبيق.

_ رغبة الباحث في إثراء البحث العلمي.

_ أهمية الدراسة:

تكمُن أهمية هذا الموضوع في ضرورة الإهتمام بتقييم البرامج والمشاريع للوقوف على ثمارها وجهودها في حل المشاكل العامة من خلال تبني تقييم موضوعي ، اعتماد منهجية علمية وعملية محكمة لاستقصاء وجمع المعلومات الضرورية التي تساعد محلل السياسة العامة في تشخيص المشكلات العامة الموجودة في المجتمع وإرساء مبادئ الحكم الراشد باعتبارها الدعامة الأساسية للحكم الديمقراطي .

_ أهداف الدراسة:

1_ تحديد الدور المحوري الذي يلعبه تقييم السياسة العامة في ترشيد السياسات من خلال إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة والتشاركية ومعرفة مدى تطابقها مع الأهداف المرسومة لها.

2_ ضرورة الاهتمام بالمؤسسات والهيئات المكلفة بتقييم السياسة العامة وتثمين جهودها ، وسن التشريعات والقوانين التي تؤسس للممارسة التقييمية بإشراك جميع الأطراف المتدخلة أو المعنية.

3- _ لفت أنصار المسؤولين في الحكومة إلى أهمية تقييم البرامج والمشاريع التي تنفذها الحكومة ، ومعرفة أثارها وكيفية ممارسة هذه العملية و ماهي المشاكل والمعوقات التي يحتمل مواجهتها أثناء التنفيذ وقبله وبعده ، إضافة إلى معرفة الجهات التي تتولى عملية التقييم.

الإشكالية:

في اطار دراستنا لموضوع تقييم السياسات العامة ودوره في تفعيل الحكم الراشد يستلزم ذلك محاولة الاجابة على عدد من الأسئلة ذات الأهمية المنهجية والعلمية ، وعلية نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن اعتبار التقييم أداة لترشيد السياسات العامة ؟ وماهي اسهامات المغرب في تقييم السياسات العامة ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة فرعية أهمها:

_ ما مفهوم تقييم السياسات العامة وما أهميته في تقويم السياسة العامة وترشيدها؟

_ إلى أي مدى يساهم تقييم السياسة العامة في تجسيد آليتي المساءلة والشفافية وترشيدها

القرار السياسي؟

_ ماهي الآليات القانونية التي تفعل دور البرلمان في تقييم السياسات العامة؟

فرضيات الدراسة:

لإنجاز هذا البحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا أن نصوغ الفرضيات التالية ، وهي عبارة عن فرضية أساسية و فرضيات ثانوية:

الفرضية الرئيسية: _ تقييم عملية مستمرة ودائمة ، ترافق مختلف مراحل رسم السياسة العامة ولا تقتصر على عملية التنفيذ فحسب.

للإحاطة أكثر بالموضوع حاولنا وضع فرضيات ثانوية مكملة للفرض الرئيسي وهي كالتالي:

_ عدم توفر الشروط القانونية والسياسة يؤدي إلى محدودية فعالية تقييم السياسة العامة وتجسيد الحكامة الجيدة.

_ إرساء آليات المساءلة والشفافية ومشاركة جميع الفواعل الرسمية و غير رسمية يساهم في ترشيد السياسات العامة.

_ غياب آليات فعلية و جهاز مستقل باختصاصات واضحة في تقييم السياسات العامة يحد من دور البرلمان في أداء مهامه التقييمية بفعالية وكفاءة .

حدود الدراسة:

يعتبر موضوع تقييم السياسات العمومية من المستجدات ، ولم نسجل إلى حد الان تلك التراكمات الكفيلة بتسليط الضوء حولها. لذا فهذه الدراسة ستقتصر على دراسة جوانب محددة تجنبنا للدخول في أمور لا تخدم موضوعنا وحرصنا كذلك على الدقة والوضوح وعليه ، فقد تم ربط إشكالية تقييم السياسات العمومية بما يلي :

المجال الزمني: سنحاول دراسة الاشكالية المختارة في الإطار الزمني الممتد من 2011 إلى غاية 2016.

المجال المكاني: دراسة حالة التجربة المغربية في مجال تقييم السياسات العامة.

مناهج الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة عدة مناهج منها:

_ المنهج الوصفي: تم توظيف المنهج الوصفي بحكم أنه منهجا ملائما لمثل هذه الدراسات التي تستدعي وصف الظاهرة السياسية المبحوث فيها، ومتابعة تفصيلها والكشف عن الجوانب الغامضة فيها ذلك أن عملية تقييم السياسات العامة والحكم الراشد تستلزم وصف دقيق لمختلف مراحلها و الأطراف المشاركة فيها ، مبادئ وفواعل الحكم الراشد.

_ الاقتراب المؤسسي و القانوني: الذي يساعدنا في توظيف النصوص القانونية أثناء التحدث عن إطار القانوني ، بالاضافة إلى الاستعانة بالاقتراب المؤسسي الذي سمح لنا بتشخيص دور المؤسسات الرسمية وغير رسمية في عملية التقييم.

- منهج دراسة الحالة:

يسمح هذا المنهج بجمع البيانات المتعلقة بوحدة معينة ، وبطريقة تفصيلية دقيقة قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها.

وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال دراسة التجربة المغربية في تقييم السياسة العامة مع دستور 2011.

- التحديد الاجرائي لمتغيرات الدراسة :

قبل الخوض في تحليل الموضوع لابد من شرح بعض الكلمات المفتاحية وهي كالآتي:

_ التقييم : يعرف التقييم على أنه أداة أو وسيلة لتحسين القدرة على تعلم قيادة إصلاحات فعالة وتحديد الأهداف القابلة للإنجاز في مجال نجاعة العمل العمومي حسب الوسائل أو النتائج. وينطبق التقييم عموما على ثلاثة أنواع من الأمور: الأعمال (البرامج، السياسات والمشاريع.

_ السياسات العمومية : وللسياسات العامة مسميات عديدة مثل: "السياسات الحكومية" و"برامج الحكومة"، و"المشروعات العامة". وسواء استعملنا مصطلح السياسة العامة أو أيًا من المصطلحات الأخرى، فكلها تشير إلى أنشطة الحكومة ومؤسسات الدولة والفاعلين الرسميين

لحل مشكلات المجتمع. وقد يتباين كنه السياسات من دولة إلى أخرى بحسب تباين المجتمعات من حيث ظروفها وثقافتها.

_ **تقييم السياسات العامة** : هي مجموعة الاجراءات التي تستهدف الحكم على مدى فعالية سياسة عامة (عمل حكومي) وجدارتها في التنفيذ والاستمرار وقد يكون التقييم :

سابقا : وذلك بالحكم على احتمالات نجاح سياسة عامة معينة كبديل أفضل لحل مشكلة معينة.

لاحقا : اذا ماتمت المقارنة بين النتائج الفعلية لتطبيق هاه السياسة العامة وما كان متوقعا أن يحقق .

_ **الحكم الراشد**: هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات ويشمل الدولة والمجتمع والقطاع الخاص وتتمثل أبعاده في سيادة القانون ، المشاركة والفعالية ، والمساءلة والرؤية الاستراتيجية.

_ **البرلمان**: هو كلمة مشتقة من لفظة فرنسية تعني الكلام (parlement)،ويتكون من مجموعة أفراد يطلق عليهم اسم النواب عن طريق الاقتراع العام ، من طرف الشعب ، ويتخذ عدة تسميات ، كالكورتيس بالنسبة لإسبانيا ، والكونغرس بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، والدوما بالنسبة لروسيا ، ومجلس النواب والمستشارين بالنسبة للمغرب .

_ **أدبيات الدراسة**:

هناك دراسات متفرقة تناولت الموضوع محل الدراسة من زوايا مختلفة وعبر فترات زمنية متقاربة من بينها:

_ عزلاوي أمال ، في بحثها"تقييم السياسة العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (1994_ 2008).مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009 . حيث قامت بدراسة تتمحور حول دور تقييم السياسة العامة في بلوغ ترشيد السياسة العامة وترسيخ ديمقراطية مشاركة ، و ما يمكن أن يقدمه المجلس الوطني

الإقتصادي و الإجتماعي كهيئة استشارية تمتاز بتشكيلة تعددية و منوطة بتقييم السياسة العامة في الجزائر.

_ أما الباحث جمال زيدان الذي تناول دراسة " تقويم السياسة العامة بين النظرية والتطبيق حالة الجزائر (1999_ 2009). مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2013 . تناولت هذه الدراسة التقييم في إطاره العام والفرق بينه وبين القيم بالإضافة إلى تحديد أنواعه والمعايير التي تستخدم في تقويم السياسة العامة، والتعرض إلى حالة التقييم في الجزائر من خلال الحديث عن أهم الأطراف الرسمية وغير رسمية المشاركة في تقويم السياسة العامة.

_ نجد الدكتور لزهرة عبد الكريم الكايد في بحثه "الحكمانية قضايا وتطبيقات" الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية سنة 2003، بحيث ركز الباحث على مفهوم وأبعاد الحكمانية ودور منظومته في تفعيل المشاركة فضلا عن تقديمه لنماذج .

ودراستي تتناول تقييم السياسات العامة ودوره في تفعيل الحكم الراشد دراسة حالة التجربة المغربية باعتبارها من الدول التي عملت على مأسسة تقييم السياسات العامة بغية ترشيد سياساتها وتحقيق التنمية المستدامة .

_ أقسام الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة:

_ يتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لكل من تقييم السياسة العامة والحكم الراشد تعرضت فيه لمفهوم تقييم السياسة العامة وتطوره التاريخي بعدما عرضت جملة من التعريف الواردة في الأدبيات الغربية والعربية الاضافة إلى معايير وأنواع التقييم ، أما المبحث الثاني فيعالج الحكم الراشد من خلال التطرق لأهم مقوماته و أبعاد و فواعله. والمبحث الثالث يتناول تقييم السياسة العامة كآلية لتحقيق الحكم الراشد والتنمية تناولنا فيه تقييم السياسة العامة كأداة لتحقيق الحكم الراشد و تقييم السياسة العامة ضمان للمساءلة و التقييم التشاركي ، أما الفصل الثاني فقد تناول إطارا تحليليا للتجربة المغربية في تقييم السياسة العامة انطلاقا من

دستور 2011 والتطرق إلى المقتضيات القانونية التي تعزز دور البرلمان في تقييم السياسات العامة ، والدور الفاعل للهيئات الدولية في مأسسة التقييم في المغرب.

_ صعوبات الدراسة:

ضف إلى ذلك ندرة البحوث والدراسات والعربية التي تناولت موضوع تقييم السياسات العامة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

تمهيد

تتميز السياسات العامة التي يقرها النظام السياسي بالتنوع والشمول ، الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع ، فهي برامج سياسية تتميز بالصعوبة والتعقيد في تحقيق منجزات البناء والتغير والتطور ، وعليه اختلفت طبيعة إجراءات السياسة العامة في صنعها وتنفيذها وتقييمها من دولة إلى أخرى ، تبعا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية فيها ، حيث أولت أهمية بالغة لتقييم السياسات العامة وترشيد الحكم فيها ، من خلال جملة من آليات الحكم الراشد كالمساءلة والشفافية كمقياس من أجل ترشيد سياستها وتحسين أداء مؤسساتها ، ما يضمن تجاوز التصرفات الحكومية مع المتطلبات الحقيقية للمواطنين .سوف نتطرق في الفصل الأول إلى تحديد مفهوم تقييم السياسات العامة ومفهوم الحكم الراشد والعلاقة بينهما .

المبحث الأول : ماهية تقييم السياسات العامة

المبحث الثاني : ماهية الحكم الراشد

المبحث الثالث:التقييم كألية لترشيد الحكم

المبحث الأول : ماهية تقييم السياسات العامة

يعمل تقييم السياسات العامة على تحليل مختلف مراحل برامج السياسات العامة ، من حيث مدى ملاءمتها ، وكفاءتها ، وصياغتها ، وفعاليتها ، وقبولها لدى جميع الأطراف المعنية ، سعياً لرفع مستوى أدائها وتحقيقاً لتنمية على جميع الأصعدة .

المطلب الأول : نشأة و مفهوم تقييم السياسات العامة

1 _ نشأة تقييم السياسات العامة

ظهرت البدايات الأولى لتقييم السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية إبان عقد الثلاثينات كاجتهادات في مجال تحليل السياسات العامة ، حيث تعلق الأمر بدراسة مشاريع التدخل العمومي للحكومة الفيدرالية الأمريكية ، ومثل ذلك إرهابات أولى للعمل التقييمي ، والذي كان الغرض منها مساعدة المقررون لإتخاذ أحسن القرارات السياسية.

في هذا الشأن يقول كارول وايس "karol wiess" إن متخذي القرارات الخاصة بالبرامج قد يلجؤون للتقييم لتأخير قرارهم أو لتبريره و لإضفاء الشرعية على تصرفهم السابق ليجنبوا أنفسهم الصراع الدائر حول البرامج الحالية ، أو لتحسين البرنامج في أعين المستفيدين ، وبإختصار قد يوجه التقييم لمصلحة أصحاب القرار وليس لمصلحة الجمهور المستفيد".¹

غير أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قامت حكومات الدول المنتصرة آنذاك ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة بناء المجتمع في إطار اعتماد سياسة عامة ذات طابع اجتماعي ، اقتصادي ،سياسي ، ومتابعتها وتقييمها باستمرار وقياس ما حققته من منافع وعائدات للجماهير ، حيث أخذ التقييم في هذه الحقبة اتجاهين من حيث الغاية من وجوده ، أحدهما ارتبط بالمبدأ الإيديولوجي القائم على تدخل الدولة الموسع في المجتمع ، والذي تبنته الدولة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي سابقا ، والتي رأت في عملية تقييم السياسة العامة سبيلاً لتطوير دور الدولة التدخلية ، وزيادة فعالية عملها السياسي ، حيث أصبح من غايات التقييم البحث عن

¹ - جيمس أندرسون ، ترجمة عامر الكبسي ، صنع السياسة العامة عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 1992، ص 185.

لآليات الكفيلة بتحقيق المنفعة العامة ، وضمان استمرارية تدخل الدولة للاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹

أما الإتجاه الثاني ، إرتبط بمبادئ الإيديولوجية الليبرالية ، التي اعتنتها دول أوروبا الغربية بمعية الولايات المتحدة الأمريكية ، أين ارتبط التقييم بإعادة تأهيل دور الدولة كمنظمة للحياة الاجتماعية والاقتصادية ، والتقليص من تدخلاتها في المجتمع.

وبالتالي أصبحت غايات التقييم تركز على الطرق الكفيلة بتخفيض النفقات العامة والتقليل من الدور الاقتصادي للدولة ، حيث يتم في هذا الإطار تفعيل مهام مجالس المحاسبة والرقابة المالية وفقا لنظام عرف إبان تلك الفترة ببرنامج الموازنات (p.p.b.s) ، والذي استخدمه آنذاك وزير الدفاع الأمريكي "مكنمار" أثناء إعداد ميزانية وزارته ، قصد تخفيض النفقات العامة ، بحسب موازنة الكلفة والعائد ، ونظرا لفعالية هذا البرنامج التقييمي تم ترسيمه وتعميمه على كل هياكل كتابات الدولة (الوزارات) بالولايات المتحدة الأمريكية ، بموجب أمر أصدره الرئيس الأمريكي جونسون.

إلا أن هذا الأسلوب بالرغم من الايجابيات التي أباها أثناء التطبيق ، كماكانية تحديد النفقات المتوقعة لكل وزارة لثلاث سنوات قادمة ، والدقة في تحديد الأهداف المنشودة من وراء السياسة العامة ، وكذلك قياس الأداء على أساس الأموال المنفقة والمنافع المحققة ، رغم كل هذا لم يستحسنوا القادة الإداريين العموميين في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبدعم من الكونغرس هذا الأسلوب بسبب صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة والكافية ليعد الفنيون موازاناتهم.²

وبحلول حقبة الستينات ، سرعان ما توسع مجال التقييم وامتد إلى الدول الأوروبية ، بتشجيع من المفوضية الأوروبية ، التي رأت فيه مطلبا منهجيا لترشيد الأموال الممنوحة للدول الأعضاء ، حيث أصبح التقييم من وجهة نظر إنجلوساكسونية يركز على ثلاث عوامل أساسية:

¹ - جمال زيدان ، تقويم السياسة العامة بين النظرية والتطبيق حالة الجزائر: 1999-2009 .مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر ، 2013، ص 114.

² - جيمس أندرسون ، مرجع سابق . ص 205-206.

- تحليل وتبرير إدارة السياسات العامة ، انطلاقا من معرفة تشخيصية لنتائجها الكمية والكيفية.¹
 - ضغط البرلمان كطرف فاعل ومؤثر في مجال صنع وتقييم السياسات العامة.
 - الدور البارز والممنوح للهيئات الإدارية العامة المكلفة بالميزانية من أجل متابعة التسيير العمومي ، فيما يخص الإعتمادات المالية لبرامج السياسة العامة.
- في هذا الصدد يعود الفضل في الاهتمام بتقييم السياسات العامة إلى النموذج الانجلو ساكسوني.
- مفهوم تقييم السياسة العامة.**

تعددت وجهات النظر في مسألة تحديد مفهوم تقييم السياسات العامة ، فمن الباحثين من رأى بأن التقييم يعكس الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تدخل الهيئات العمومية ، في حين يرى فريق آخر من الباحثين على أنه فعل تباشره مجموعة من الخبراء و المختصين في إطار قواعد منهجية وقيم أخلاقية متفق عليها ، كما يقصد به من وجهة نظر ثالثة دراسة تقديرية لبرنامج السياسة العامة ومدى قدرته في استكمال وبلوغ الأهداف المنشودة ، وعلى العموم فقد تعددت تعريفات هذا المفهوم ، وسنحاول عرض أهمها في مايلي:

. مفهوم التقييم عند جيمس أندرسون : يستهل الباحث تعريفه للتقييم ، بأنه المرحلة الأخيرة من عمليات السياسة و يهتم بوجه عام بتقدير ، تثمان ، تحديد الأهمية التي تكتسبها ثلاث الجوانب في السياسة العامة ، أولها مضمونها و الثانية الإجراءات المتخذة في تطبيقها بمعنى سلوك القائم على تنفيذها ، أما الجانب الثالث يتعلق بالآثار المترتبة عن تطبيقها ، وهنا يستطرد قائلا بأن التقييم من الناحية العلمية ، قد يكون مرافقا وملازما لمختلف مراحل رسم السياسة العامة ، فقد يؤدي إلى إعادة الدورة التي تبدأ بالمشكلة ثم البحث عن البدائل ثم المفاضلة لتقرير ما إذا كانت السياسة محل التقييم قابلة للاستمرارية أم التعديل أم الإلغاء النهائي.²

. مفهوم التقييم عند أماني قنديل: يشكل التقييم في نظر الدكتورة أماني قنديل ، محالا من مجالات تحصيل السياسات العامة ، متبينة بذلك ما جاءت به الموسوعة الدولية للعلوم

¹ - جمال زيدان ، مرجع سابق. ص 115.

² - جيمس أندرسون ، مرجع سابق ، ص 191.

الاجتماعية فيما يخص اعتبار التقييم نشاطا بحثيا يسعى إلى الموضوعية والمصداقية والصلاحية مستخدما تقنيات العلوم الاجتماعية ، من أجل الوقوف على مختلف العمليات المتبعة ، سواء على مستوى البرامج أو الأهداف أو الآثار المترتبة ، في إطار احترام مبادئ البحث العلمي المطبق في العلوم الاجتماعية ، والتي تستوجب احترام أربعة شروط ذكرتها الباحثة أماني قنديل كسمات أساسية في مجالات التقييم وهي :

. ضرورة الاعتماد على التقنيات والأدوات المنهجية المتبعة في العلوم الاجتماعية الأمر الذي يؤكد عدم إنفراد و استقلالية بحوث التقييم بمنهج علمي مستقل .

. التركيز أثناء التقييم على معياري الكفاءة والفعالية ومدى تحقيق السياسة العامة للمساواة والعدالة الاجتماعية .

. لا بد للجهة المقيمة أن تحترم الإطار الزمني الملائم لعملية التقييم باعتبار الوقت عامل مهم ومؤثر في نجاح التقييم من عدمه .

. وجود صانع السياسة العامة كمحرك للعملية التقييمية ، بحكم الدور المحوري الذي يلعبه ، ويحدد بمقتضاه الأهداف و المطالب والإجراءات المتعلقة بالتقييم .¹

. مفهوم التقييم عند محمد قاسم القريوتي :

يعرف التقييم بأنه عملية منظمة ، يستند فيها إلى المنهجية العلمية ، من أجل متابعة وتقييم مختلف برامج السياسات العامة ، والآثار المترتبة عنها أثناء التنفيذ سواء كانت إيجابية أو سلبية ، بالإضافة إلى قياس درجة الكفاءة والفعالية وتجسيد الأهداف والغايات المنشودة من وراء تلك السياسة العامة.²

¹ - أماني قنديل و السيد عبد المطلب غانم وآخرون ، تقويم السياسات العامة . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989 ، ص 90.

² - محمد قاسم القريوتي ، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة . عمان : دار حنين ، 2006 ، ص 277.

. مفهوم التقييم عند فهمي خليفة الفهداوي :

يشكل التقييم حسب الدكتور فهمي خليفة الفهداوي ، عملية مهمة مصاحبة وملازمة لعمليات صنع وتنفيذ تقييم السياسات العامة ، لأنها عملية تدع إلى المعرفة العلمية ، الحقيقية والموضوعية ، بالانعكاسات السلبية والايجابية المترتبة عن السياسة العامة ، وعن تنفيذها و عن أثر مخرجاتها ومدى فعاليتها أو كفاءتها في تحقيق الأهداف المرسومة لها.¹

كما أخذ التقييم في الدراسات الغربية حظا أوفر من من البحث والاهتمام العلمي ، لاسيما مع بداية عقد الستينات ، حيث ارتبط مفهومه بتحليل نتائج تدخل الحكومة كصانعة لسياسة العامة في تسيير الشأن العام وحل المشكلات العامة التي يفرزها المجتمع .لذلك جاءت الدراسات الغربية مركزة على اعتبار السياسة العامة استجابة لمطالب الأفراد .

وانطلاقا مما سبق سنعرض أهم التعريفات الغربية لتقييم السياسة العامة:

. مفهوم التقييم عند سلفي تروفا **sylvie trova** :

ترى بأن التقييم في مجال السياسة العامة ، يمثل تقنية علمية مهمة ، وضرورة دعت إليها الديمقراطية المعاصرة المبنية على مبدأ التشاركية ، وإن التقييم يشكل عملية قياس نتائج سياسة عامة دعت الضرورة إلى تحليل وتبيان مواطن القوة والضعف أو السلبيات والايجابيات فيها . أنها نتائج تحليل ما أمكن لأسباب الفشل أو النجاح التي تحققه السياسة العامة أثناء تنفيذ برامجها .²

كما يتميز التقييم بمراقبة إجراءات التسيير وترجمة النتائج بالإضافة إلى تنظيم إجراءات التنفيذ ، وهي تشترط في نجاح التقييم أن يكون مستقلا بعيدا عن كل تأثير ، مع الالتزام بمبدأ الموضوعية والحياد العلمي ، معتبرة التقييم شرطا أساسيا لتبرير شرعية الفعل الإداري على ثلاث مستويات :

. نتائج الفعل الإداري أو ما يعرف بأفعال الإدارة العامة .

¹ - فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة : منظور كلي في البيئة والتحليل . عمان : دار المسيرة ، 2011، ص 311.

² - slavie trova , l'évaluation des politiques publiques . l'institut de l'entreprise , novembre 2003,p 05 .

. نشاط الموظفين كفاعلين مشاركين في تحقيق نتائج الفعل الإداري .

. تبرير طرق إنفاق المال العام .

. مفهوم تقييم السياسة العامة عند جاسك فونتانه **jacques fontane** :

يعرف تقييم السياسة العامة على أنه مقارنة نتائجها بالوسائل التي تستخدمها ، سواء كانت هذه الوسائل قانونية أو إدارية ، أو مالية بالأهداف المحددة مبدئياً ، وهو يختلف عن الرقابة والعمل التفتيشي لأن التقييم يتوصل إلى إصدار حكم مشترك حول فعالية هذه السياسة وليس فقط إجراء تحقيق حول إحترام المعايير الإدارية والتقنية .

ويعمّر بين ثلاثة أنواع من التقييم :

. التقييم القبلي : *évaluation ex ante* الذي يعد دراسة تنبؤية بآثار سياسة ما .

. التقييم البعدي : *évaluation ex post* ويكون لإستخلاص الدروس من سياسة تم وضعها حيز التنفيذ .

. التقييم الملازم : "concomitante ou "chemin faisant"¹.

. مفهوم التقييم عند وليام دان **William Dun** :

يقصد بالتقييم مجموعة أنشطة التقييمية المنظمة ، تخضع لمنهجية علمية ، موجهة لدراسة السياسة العامة ، من خلال تحديد الآثار المباشرة وغير مباشرة وكذلك الانعكاسات السلبية والايجابية ،² المترتبة عنها أثناء التطبيق من خلال التعريف نستنتج ثلاث مميزات هامة للتقييم :

. أن التقييم نشاط منظم بعيد عن التلقائية .

. خضوع التقييم لمبادئ البحث العلمي (المنهجية العلمية) .

. يركز التقييم على دراسة الآثار الناجمة عن تطبيق السياسة العامة .

¹ - jacques Fontane , *évaluation des politiques publiques* , université pierre mendés France , Grenoble 2, office des publications universitaires , 2005, p 79.

² - William Dun, *public Polluvt. ;ricy analysais : an introduction*, 2 , neujersy : prantice hall ,p 403_404 .

وعليه نخلص أن تقييم السياسات العامة هو بالأساس معرفة وقياس تأثيرها ، وكذلك معرفة مدى فعاليتها وكفاءتها ، وهو آخر مرحلة تمر بها السياسات العامة وهي مرحلة تظهر ما إذا كانت السياسة العامة بلغت أهدافها أم لا .

المطلب الثاني : أنواع ومعايير تقييم السياسات العامة

1 _ أنواع تقييم السياسات العامة

تعددت طرق وأنواع التقييم في السياسات العامة ، وفي ضوء ذلك عرفت اجتهادات كثيرة و متعددة ، إلا أن مظاهر هذا التعدد لا يعني تناقض الباحثين وتضاربهم في شأن تحديد أنواع التقييم ، إنما يعود إلى اختلاف المعايير المتبعة أثناء التصنيف ، وعلى العموم يمكن حصر أنواع التقييم وفقاً للمعايير التالية :

1. أنواع التقييم حسب المعيار الزمني :

ينقسم التقييم حسب العامل الزمني إلى نوعين ، أحدهما تقييم دوري يحدث بصفة عادية ويتكرر باستمرار على فترات زمنية منتظمة ، غالباً ما تقدر بسنة أو سداسي ، يختص به صانع السياسة العامة و منفذها ، أو الجهة التي كلفت بمراقبة تطبيقها ، ولعل الفائدة من وجود هذا النوع من التقييم كونه يساعد على تتبع مستمر لمختلف مراحل تنفيذ السياسة العامة ، والوقوف على ما إن ثمة عقبات تحول دون تحقيق المبتغى منه .

وبالمقابل ثمة نوع ثاني للتقييم ، يحدث بصفة طارئة وفي حالات استثنائية ، يعرف بالتقييم المفاجئ لا يتكرر باستمرار ، وإنما يلجأ إليه في حالة ظهور أزمة مجتمعية مفاجئة تمس عملية تنفيذ السياسة العامة ، ومن جهة أخرى وحسب المعيار الزمني دائماً ، يرى جاك فونتانال Jacques Fontanel¹ بأن تقييم السياسة العامة يمكن أن يأخذ ثلاث أشكال وهي :

¹ - جمال زيدان ، مرجع سابق . ص 131 .

أ _ التقييم القبلي السابق :

يعتبر تقييم أوليا ، يحدث في بداية تطبيق برنامج السياسة العامة ، أين تبادر الجهة المقيمة بإجراء دراسة مستقبلية استشرافية تسمح بالتنبؤ فيما يخص الآثار التي من المحتمل أن تتجم أثناء التطبيق ، أخذاً بعين الاعتبار جميع المعطيات البيئية والزمنية ، والإمكانات المتوفرة بغرض الاستعداد لتصحيح الاختلالات و الآثار السلبية إن وجدت¹.

ب _ التقييم البعدي لاحق :

تتم المبادرة بهذا النوع ، بعد الانتهاء من تطبيق السياسة العامة ، حيث تعمد الجهة المشرفة على التقييم إلى دراسة مختلف الآثار التي تظهر جراء برنامج تنفيذ السياسة العامة ، ولعل من إيجابيات هذا التقييم كونه يمنح للمقوم صورة متكاملة عن الجوانب المحيطة بتنفيذ السياسة العامة ، إلا أنه ما يعاب عليه في بعض الأحيان ، أنه يكاد يكون تقييماً متأخراً في الحالات التي تظهر فيها إختلالات أثناء التنفيذ ، أي قبل الإنتهاء من تطبيق السياسة العامة ، إذ أن مثل هذا التقييم بالرغم من كثرة اعتماده في مجال السياسة العامة يكاد يكون عاجزاً عن تصحيح الخطأ في حينه ، مما أدى إلى التفكير في نوع آخر يكون ملازماً لمراحل صنع وتنفيذ السياسة العامة.

ج _ التقييم الملازم :

هو تقييم يختلف عن النوعين السابقين ، فلا يرتبط بمرحلة بعينها من مراحل رسم السياسة العامة وتنفيذها ، وإنما يظهر ملازماً متابعاً لكل مراحل تصميمها ، وهو ما أكده الباحث جيمس أندرسون حين قال : " إن تقييم السياسة يمكن بل يجب أن يتحقق من خلال عمليات الرسم والصنع والصياغة و التطبيق ، وليس كنشاط لاحق أو كمرحلة أخيرة² ."

¹ - خليفة الفهداوي ، مرجع سابق . ص 318 .

² - جمال زيدان ، مرجع سابق . ص 132 .

2 . حسب أهداف عملية التقييم:

حيث يمكن أن تركز على أهداف البرنامج أو السياسة أو على تكاليفه أو نتائجه ، أو على الطابع الإداري ومستوياته:

. **تقييم السياسات** : وهو يعني الجدوى قبل اتخاذ القرار ، ويمثل منطلقاً أولياً في سبيل إعطاء الضوء الأخضر للمباشرة ببدء العمل بالبرنامج الجديد كما يمثل هذا التقييم الإعداد للسياسة العامة والأداة الإرتكازية في التخطيط اللازم لها ، لغرض الحصول على المعلومات اللازمة ضمن مستوى وضع السياسة العامة ، وهنا يحاول خبير التقييم تطوير مقاييس أو مؤشرات لمراقبة الظروف البيئية خلال فترة معينة ، للحصول على معلومات تثبت بأن الظروف لم تتغير أو تحسنت أو تدهورت .

. **تقييم الإستراتيجية** : وهو النوع الأدنى من سابقه في عملية التقييم ، والذي يكمن اعتماده في سبيل تحديد فاعلية التنفيذ و مساعدة مدراء البرامج لإدخال التعديلات و التحسينات الضرورية لتنفيذ البرامج ، وسد الفجوة بين الأداء والتخطيط وربط النظرية بالتطبيق ، و إجراء التقييمات الشاملة للبرنامج في ضوء مؤشرات الكفاءة و الفاعلية ، إن عملية التقييم وتحليل الإستراتيجية مهمة كأداة بيد الإدارة لإجراء التعديلات المطلوبة للبرنامج ، لكي يستمر في البقاء و النمو ويساعد في تحليل الاستراتيجية في تشخيص فجوات الأداء الحاصلة بين الخطة والواقع و تحديد الإستراتيجية البديلة ،¹ وتقوم الجهة المسؤولة عن التقييم بإجراء المحاولات التجريبية على المستوى المصغر ، وإجراء دراسات الجدوى قبل البدء بتنفيذ البرامج و السياسات على المستوى العام أو الكلي.

. **تقييم الأداء** : يستخدم هذا المدخل لمعرفة ماذا يجري داخل البرنامج ، وهنا يركز المسؤول على مراقبة مدخلات البرنامج أو السياسة ، ويكون الخيار الوحيد لخبراء التقييم في المراحل الأولى للبرنامج.

¹ . ليمام سالمة و بارة سمير، صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة ، عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،

. **تقييم النتائج** : هذا النوع يعنى بقياس النتائج وآثار البرنامج ، إذ أن محاولات تشخيص وقياس آثار أو نتائج البرامج تتطلب من خبير التقييم أن يهتم بجميع الآثار الإيجابية والسلبية التي يسببها البرنامج ، أو السياسة العامة ، ويتأثر بها الأفراد الذين يتعاملون معها ، وهكذا يجب التأكيد على الدقة في التصميم من أجل أن يحقق البرنامج النتائج المتوقعة.

3_ حسب الجهة المسؤولة عن التقييم:

وهو ينقسم إلى:

. **التقييم الداخلي** : ويكون عندما يقوم موظفون تابعون للمؤسسة نفسها بتقييم سياسات مؤسستهم ، كأن يكلف وزير أحد مستشاريه بتقييم سياسة معينة ، وهنا التقرير الذي يتم إعداده يكون مثالا للتقييم الداخلي يرتبط بالثقافة التنظيمية وبكفاءة المؤسسة ، وينتشر هذا النوع في معظم المؤسسات و المديريات الحكومية ، وهو يضمن استدامة المراجعة وهذا يفيد المؤسسة ويحافظ على فعالية أدائها.

. **التقييم الخارجي** : أي أن تقوم بهذه العملية جهات خارجية عن المؤسسة ، كأن يقوم المجلس التشريعي بإجراء تقييم لسياسة ما مثلا سياسة الصحة ، والتي تكون من اختصاص وزارة الصحة وهنا نكون أمام تقييم خارجي ، وقد تلجأ المؤسسات الإدارية إلى التعاقد مع مراكز الأبحاث أو الخبراء من خارج المؤسسة لتقييم سياسات الحكومة ، وذلك لما يضمنه هذا النوع من التقييم من مصداقية و موضوعية ودقة وعمق في التحليل و التقييم، وكذا ضمان الحصول على مقترحات وأفكار جديدة تفيد المؤسسة.¹

4_ حسب الطريقة ومصادر المعلومات : ويتفرع إلى:

. **التقييم الذي يقوم من خلال البحوث والدراسات**: والذي يقوم على واحدة من الموضوعات الآتية : مراقبة البرامج ، ودراسة وتثمين الآثار ، ودراسة الكلفة للعائد ، وقد يتم الجمع بين

¹ _ ليام سالمة و بارة سمير ، مرجع سابق . ص 198 .

هذه الأنواع الثلاث حينما يكون المشروع كبيرا وتكون آثاره وعوائده على المستوى الوطني والقومي.

. **التقييم من خلال الاستطلاعات** : أي التقييم بمسح الآراء المستخدمين ، وهنا يجب التفريق بين المستهدفين من السياسة العامة (التي تخاطبهم السياسة) وبين المستفيدين منها (التي حققت لهم فعلا المنافع) ، وقد يتم استطلاع الفريقين معا للوقوف على الأسباب التي حاولت دون تحقيق المنافع لبعض المستهدفين ، ومدى حجم المنافع التي حققت لبعض المستفيدين من غير المستهدفين ، وفي ضوء ذلك يجب مسح قياس الرضا أو الرفض وإيصاله إلى الجهات المعنية.

. **التقييم من خلال المقاييس و المؤشرات** : إذ يستعان بالمقاييس المباشرة وغير المباشرة أو النموذجية في قياس الأداء المتحقق في تنفيذ بعض السياسات ومدى تطابقه مع الأداء النموذجي ، كأن يقيم أداء الإدارات التي توظف الإدارة الإلكترونية في إنجاز المعاملات أو إصدار الجوازات أو رصد المخالفات.¹

بالإضافة إلى وجود أنواع أخرى لخصها "عبد الفتاح ياغي" في الآتي:

1. التقييم الذي يركز على أهداف السياسة العامة.
2. التقييم الذي يركز على الجوانب الإدارية للسياسة العامة.
3. التقييم الذي يركز على المنتفعين من السياسة العامة.²
4. التقويم الذي يركز على مهارات المتخصصين في السياسات العامة.³
5. التقويم التشاركي.

ويبقى اختيار أي نوع هو رهين اختيار المؤسسة أو الحكومة، و بطبيعة الحال يجب اختيار أكثر من نوع لتحقيق المصدقية و النزاهة في النتائج.

¹ - ليمام سلمى وبارة سمير ، مرجع سابق، ص 199 - 198 .
² - ياغي عبد الفتاح ، السياسة العامة النظرية و التطبيق . القاهرة : المنظمة العربية لتنمية الادارية ، 2010 ، ص 98 .
³ - ليمام سلمى وبارة سمير ، نفس المرجع، ص 200 .

2_ معايير تقييم السياسة العامة:

إن تحديد معايير للتقييم هي مفتاح تقييم السياسة العامة ، ويذهب البعض إلى أن هذه المعايير تعد أهدافا عامة للسياسات ينبغي أن تقاس عليها وعلى الباحثين تحديدها و الاتفاق حول عدد من المؤشرات الصالحة لترجمتها إجرائيا.

والمعيار هو مقياس للحكم أي قانون أو قاعدة أو مبدأ او واقعة راسخة نصيغ بها حكما صحيحا. ويرى Bernard Perret أن معايير تقويم السياسة العامة هي الميزات الأساسية التي يستخدمها المقوم للحكم على مدى جودة السياسة.

و اغلب أدبيات تقويم السياسة العامة تركز على المعايير التالية:

1. **الملائمة: la pertinence**. إن وجود السياسة يبرز بظهور حاجة أو مشكل اجتماعي تعمل السلطات العمومية على واجهته ، ويقال أن سياسة ما ملائمة إذا كانت أهدافها ونظرية عملها متكيفة مع طبيعة المشكل المراد التكفل به.

كما تعرف الملائمة على أنها تقدير الاستراتيجية كاستجابة مناسبة لمعالجة مشكل تمت معانيته خلال التشخيص ، ومن خلالها نتحقق من التناسق المنطقي الإستراتيجية وإمكانية التوصل إلى الوضعية المرغوبة.¹

و مسألة الملائمة هي أكثر المسائل حساسية وأكثرها سياسية بالنسبة للتقييم ، و لطالب التقييم الحق في عدم طرحها ، وفي نفس السياق يقول Nicolas tender إن تقييم سياسة ما يعني لتساؤل عن ضرورة وجودها وهو سؤال سياسي ، عادة ما تكون الإجابة عليه مستحيلة دون العودة إلى قيم و تفضيلات غير مبررة عقليا ويعتقد البعض أنه من لمشروع تقييم سياسة ما دون إعادة النظر في ملائمة أهدافها

¹ - عزلاوي أمال ، تقييم السياسة العامة في الجزائر : دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 1994-2008 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2008-2009 ، ص 63 - 64.

فمثلا يمكن تقييم برنامجا تكوينيا من خلال أهدافه البيداغوجية دون التساؤل عن صحة أساسها ، فهذا التساؤل يعود إلى مسألة المرجعية ، فالتساؤل عن ملائمة السياسة يعني إعادة النظر في مرجعيتها الأساسية المكونة من أهدافها الرسمية .

يمكن القول أن موضوع الملائمة يتعلق بتقييم أسس التدخل الأفضل ارتبطا بالأهداف المحددة ، فهي تقيس تناسب الأهداف مع الرهانات التي تعمل على مواجهتها ، وتناسب الوسائل المحددة مع الأهداف الأخذ بعين الاعتبار الحاجات والمشاكل المطروحة فغاية الملائمة تحليل العلاقة بين البيئة ، المهام ، الرهانات و الأهداف.

إذا فمعيار الملائمة يقوم من خلاله بتكيف سياسة عامة مع بيئتها ، ميزاتها و خصوصيتها ، فليست هناك فائدة من تحقيق أهداف غير مرتبطة بمشاكل معينة ولا باحتياجات معينة ، فلا تكون السياسة العامة ملائمة إلا إذا كانت أهدافها متطابقة مع الحاجات الحقيقية على المدى القصير ، الطويل ، البعيد.

2 . الفعالية :

إن تقييم فعالية السياسة يعني مقارنة الآثار الخاصة للسياسة بأهدافها ونستعمل عبارة الآثار الخاصة للإشارة إلى الآثار الناجمة عن السياسة ذاتها ، وليس تأثير السياق أو العوامل الخارجية الأخرى . إذا موضوع الفعالية هو تقييم نتائج سياسة عامة من خلال مقارنتها بالأهداف الرسمية الوسيطة والنهائية ، وقياس تحقيق الأهداف يجيب على أهم اهتمامات طالب التقييم ، فهي تبين فشل أو نجاح السياسة ، وهو الأمر الذي تقدره مؤشرات انتاج¹.

وهذا ما أكدته الباحثة أماني قنديل قائلة أنه " يمكن تحديد فعالية السياسة العامة ، بالمدى الذي تحققه من المنافع أو الفوائد التي ينبغي عليها أن تحققها ، مع عدم اغفال النتائج غير متوقعة².

¹ - عزلاوي أمال ، مرجع سابق ، ص 65.

² - أماني قنديل ، سيد عبد المطلب غانم ، مرجع سابق . ص 110.

3. الكفاية :

باعتبار أن لكل سياسة تكلفة ، لا يمكن أن نقدم حكما عاما حول نجاحها إلا بمقارنة نتائجها بالموارد المالية المستخدمة.

إن تقييم الكفاية Efficiency يعني تقييم الموارد المستهلكة لتحقيق سياسة عامة بالنسبة للنتائج المحققة فعليا ، فالأمر يتعلق بمعرفة أن كانت النتائج المحققة فعليا مرضية من ناحية نوعية الخدمة المقدمة للجمهور أخذا الوسائل المعبئة بعين الاعتبار.

و في دراسة لمكتب المدقق العام الكندي حول مراقبة الكفاية جاء أن الكفاية في معناها البسيط تعني إلى أي حد تستخدم منظمة ما مواردها لإنتاج ثروات وخدمات أي أن الفاعلية مصطلح يتمحور حول الثروات كمدخلات و الخدمات كمخرجات ، و الزمن الذي تتطلبه المدخلات لإنتاج المخرجات.

وحسب Jérôme Dupuis ، الخبير الفرنسي في مجال تقييم السياسة العامة فإن الكفاية مرتبطة بتحقيق الرضا ، وأن الفعل يكون مرضيا إذا كان يستجيب للمعايير التالية:

1. الاقتصاد Le économie : أي العلاقة بين تقسيم الكمية و التكلفة ، والتي تم على أساسها الحصول على الموارد .

2. الإنتاجية productivité : العلاقة بين الوسائل المخصصة وحجم المشاكل المعالجة ، وهي ما يطلق عليها "الكفاية المنتجة " أو " الكفاية من نوع 1".

3. المردودية Rendement : ويصفها Patrick Gibert بالكفاية الاقتصادية أو الكفاية من النوع 2 .

4 . الكفاية الشاملة : وهي الكفاية من نوع 3 وتمثل العلاقة بين الوسائل المخصصة و النتائج المحققة ¹.

¹ - عزلاوي أمال ، مرجع سابق . ص 66 .

وتقول أماني قنديل " أن الكفاءة يمكن تعريفها بالمدى الذي تحافظ فيه أي سياسة عامة أو برنامج على أقل نفقة ممكنة ، خاصة تلك المادية ، وذلك كما تشير إليها النفقة الكلية أو النسبية التي تضم المنافع و النفقات .¹

4 . الانسجام :

من خلال هذا المعيار نهدف لتقييم المكونات المختلفة لبرامج سياسة عامة ، أو الطريقة التي تنتظم بها لنحدد درجة اتساقها و ترابطها في سياق معين لنتمكن من تحليل العناصر الداخلية والخارجية المحددة لتصرف الفواعل .²

يرى Bernard perret أن معيار الانسجام يهتم بمعرفة مدى اتساق وترابط الأهداف السياسية مع النصوص التنظيمية و الوسائل المالية و البشرية لتكون نظاما منسجما مثلا هل تملك قوات الأمن لإدارة والوسائل الكافية لتقوية الرقابة في مجال حماية الطرقات وفقا للأهداف التي حددتها الحكومة.³

المطلب الثالث : أهداف و أبعاد التقييم .

1) . أهداف تقييم السياسة العامة

يعد تقييم السياسة العامة نشاط علمي يسعى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- 1 . معرفة كيفية التصرف بالأموال العامة المخصصة ، لهذا البرنامج أو ذلك المشروع.
- 2 . التأكد من أن الأجهزة التنفيذية تؤدي دورها في عملية تنفيذ البرامج كل حسب الدور المرسوم لها.
- 3 . اكتشاف الانحرافات أو الابتعادات التي يمكن أن تحصل بين التنفيذ والتخطيط لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

¹ - أماني قنديل ، سيد عبد المطلب غانم ، مرجع سابق . ص 110 - 111 .

² - Jerome dupuis , op. cit ,p119.

³ - عزلاوي أمال ، مرجع سابق ، ص 70 .

- 4 . معرفة النتائج غير المستهدفة أو العرضية التي يمكن أن تنتج عن تنفيذ البرنامج قيد التنفيذ .
- 5 . معرفة التكلفة المباشرة وغير المباشرة المادية والاجتماعية للبرامج أو المشروع قيد التنفيذ.
- 6 . التحقق من مستوى أو درجة النجاح التي وصل إليها المشروع أو البرنامج العام في حل المشكلة أو تحقيق المنفعة المقصودة.
- 7 . معرفة مستوى الكفاءة والفاعلية التي حققتها الأجهزة المنفذة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج أو المشروع موضوع التقييم.¹

(2) . أبعاد تقييم السياسة العامة

لتقييم السياسة العامة أبعاد متعددة نذكر منها:

1_ بعد معرفي :

يحتوي على معرفة آثار السياسة العامة من ناحية نتائجها البيئية وكذا الحصول على المعارف حول السياسات والهدف من ذلك إعطاء الوسائل للمسؤولين لمعرفة حصيلة نشاطاتهم .

2 _ بعد قيمي : لأنه يمكن من تكوين حكم حول قيمة السياسات أو البرامج وهذا الحكم يفترض إعطاء مرجع علمي وشرعي ، وبناء هذه المرجعية يعود إلى الطابع المؤسساتي للتقييم أي إلى ضرورة تحديد مسؤوليات الموصى السياسي بالتقييم و المقيمين بدقة ، ونقصد بالطابع المؤسساتي طابع قائمة الشروط بعيدا عن أهداف السياسة أو البرنامج المقيم .

3_ بعد وسائلتي : وهو البعد الذي يركز عليه كل من Freeman et Rossi إذ يهدف التقييم لإحداث تغيير إجتماعي وهو بهذا وسيلة تعليمية وتعبوية لفواعل السياسة المقيمة .

4_ بعد سياسي :

تتمثل عملية التقييم في معرفة الكفاءة التي تدار بها البرامج الحكومية وبالتالي فإنها تساعد مخططي السياسات وصانعيها في توزيع الموارد العامة على البرامج والسياسات الاجتماعية

¹ - عباس حسين جواد ، إرزوقي عباس عبد ، تقييم البرامج والمشاريع العامة إطار نظري ، كربلاء : جامعة أهل البيت عليهم السلام ، 2014.

المختلفة ، فصانعو السياسات يقع عليهم عبء الإختيار بين الأهداف الإجتماعية المتنافسة وبين الطرق العديدة التي من الممكن أن تنفذ بها ، والغرض من التقييم لا يمكن أن يكون خارجا عن الإطار السياسي إذ يمكن أن نحدد الإستخدامات الإجتماعية للتقييم في ناحيتين :

1 _ عقلنة الوظيفة العمومية لأغراض سياسية : ففي كثير من الأحيان تكون العملية التقييمية مقصودة لدعم برنامج معين من ناحية سياسية أو لمراجعة الأداء في برنامج معين بغرض إلقاء اللوم على جهة معينة تسببت في فشله وذلك بغرض إغائه أو تغيير قادته .

2 _ إضفاء الشرعية على العمل العمومي : فالمبادئ القاعدية للعمل الإداري كالمصالح العام ، القاعدة القانونية ، المساواة... إلخ فقدت قوتها لصالح متطلبات الفعالية ، النجاعة والمردودية وفي مقابل تراجع القيم التقليدية ، ظهر التقييم كأداة لإعادة شرعية الخدمة العمومية وليساهم في جعل الأداء عنصرا لشرعية العمل الحكومي .

كما أكد d. palumbo الذي تناول الطابع السياسي للتقييم في كتابه

"the politics of program evaluation" حيث أكد أن استخدام نتائج التقييم لو طابع سياسي بحيث تصبح مكونا للقرارات السياسية المتعلقة بالبرنامج أو السياسة ، والتقييم سياسي كذلك لأنه يتخذ موقفا من أداء البرنامج .

نفس الشيء بالنسبة لـ carol Weiss تعتقد أن الإعتبرات السياسية تؤثر على تقييم السياسات بثلاث طرق :

1_ أن السياسات والبرامج تنشأ تبعا لقرارات سياسية .

2_ نتائج التقييم تغذي النقاشات السياسية .

3_ يحتوي التقييم على أحكام ضمنية ذات طبيعة سياسية .

وعليه فإن التقييم لا يمكن أن يكون ممارسة حيادية وخارجية عن علاقات السلطة ، فهو حدث سياسي يشكل جزءا من السياق السياسي للبرنامج أو السياسة .¹

¹ - عزلاوي أمال ، مرجع سابق . ص 29 - 30.

المطلب الرابع : الجهات المعنية بتقييم السياسات العامة :

من خلال ما تم طرحه في هذا البحث نستنتج أن القائمين بعملية التقييم مجموعة من الجهات الرسمية (الحكومة)، وغير الرسمية (غير الحكومية) يمكن إجمالها بالآتي:

أولاً: الجهات الرسمية

تتولى عملية تقييم السياسات العامة مجموعة من الأجهزة الرسمية الحكومية سواءً على المستوى المحلي (المحافظات أو الأقاليم) أو على المستوى الوطني، ومن هذه الأجهزة:

1. الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة المركزية التابعة لها.

تتولى هذه الهيئات ومن خلال لجان خاصة ، متابعة وتقييم السياسات الحكومية المختلفة.

وكذلك تمارس عملية التقييم على السياسات والبرامج العامة جهات مركزية تابعة للسلطة التشريعية ، كما هو الحال في مكتب المحاسبة العام GAO في الولايات المتحدة الأمريكية ،¹ ودواوين المحاسبة في كل من الأردن ورغم أن دور هذه الأجهزة يتركز في الغالب على الأمور المالية ، إلا أنها أخذت في السنوات الأخيرة تتحوّل من مركز على نوعية وجدوى البرامج الحكومية والسياسات العامة ومدى جودها وتحقيق الأهداف المحددة لها.

2_ الحكومة نفسها :

إن من واجب السياسي الذي يعرف عمله جيداً أن يتابع مدى قبول الناس للسياسات العامة التي يجري تنفيذها ، وأن يوثق ما تنتشره وسائل الإعلام وقادة الرأي بشأن تلك السياسات ، وعادة ما تقوم وسائل الإعلام أو مراكز الدراسات متخصصة بعمل المسوحات لحساب الحكومة لتعرف على آراء الجمهور حول سياسات معينة ، فقد دأب مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية على القيام باستطلاعات لرأي الجمهور بسياسات الحكومات الجديدة بعد فترات منظمة من استلامها مهامها.

¹ - محمد قاسم القريوتي ، مرجع سابق . ص 295 .

3 . منفذو السياسات العامة

يقوم منفذو للسياسات العامة في الكثير من الأحيان ، وحرصا على كسب الدعم والتأييد للأجهزة التي يدرونها ، بتقييم السياسات التي يقومون بتنفيذها ويعتمد البعض منهم اتباع أسلوب انتقائي في عملية التقييم ، بحيث يكون التركيز على البرامج التي يتم تنفيذها بكفاءة وفعالية ، بينما يتم تجاهل البرامج التي لا يتم تنفيذها بشكل جيد ، ويردون في عرض النتائج تقييم البرامج الفعالة فرصة لزيادة نفوذهم وتسهيل الحصول على الدعم لبرامج جديدة وعلى مزايا إضافية للعاملين.

4 . مراكز البحث المتخصصة.

يمكن أن يتولى عملية تقييم السياسات جهات وخبراء متخصصون في حقل بحث وتحليل السياسات العامة ، وهي جهات موجودة في دول عديدة.¹

ثانياً: الجهات غير الرسمية

إن عملية تقييم السياسة والبرامج العامة لا تضطلع بها الجهات الحكومية فقط، بل حتى الجهات غير الرسمية مثل:

1. المواطنون: فالمواطن العادي قد يقوم بإصدار الأحكام التقييمية على هذا البرنامج أو ذلك بحسب آرائه واجتهاداته ونوازه الشخصية المبنية في كثير من الأحيان على مدى تأثر مصلحته الذاتية بهذه البرامج سلباً أو إيجاباً ، فالمواطن لا يملك المعلومات الكافية عن البرامج والمشاريع الحكومية وأهدافها وظروفها ولا يملك كذلك الوسائل العلمية للتقييم ، فهو يصدر في معظم الحالات تقييماً جزافياً أثناء المناقشات العامة ، أو في مجالس السمر مع الأصدقاء.

ب. وسائل الإعلام: تعد وسائل الإعلام كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز من الجهات التي تقوم بنشر المقالات والتحقيقات والمقابلات التي تتضمن تقييماً لبعض البرامج والسياسات العامة. زد على ذلك أن بعضاً من وسائل الإعلام يعبر كل منها عن آراء واتجاهات بعض الأحزاب أو جماعات الضغط أو النخب السياسية المعارضة لسياسة الحكومة ، مما يجعلها تتحين الفرص وتتعبق نقاط الضعف في المشاريع والبرامج الحكومية لتسلط الضوء عليها لتكسب ولاء وتعاطف

¹ - محمد قاسم القريوتي ، مرجع سابق، ص 296- 297.

أكبر عدد ممكن من الجمهور إلى صفها في الانتخابات النيابية المقبلة ، وقد تعمل وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة أو الأحزاب الحاكمة بطريق مناقضة ، فتعتمد إلى تعقب النتائج الإيجابية للبرامج والمشاريع الحكومية وتسلب الضوء عليها لحشد التأييد للحكومة الحالية¹.

ج. الأحزاب والنخب السياسية وجماعات الضغط: إن الأحزاب السياسية والنخب وجماعات الضغط قد تمارس هي الأخرى دوراً مهماً في تقييم المشاريع والبرامج العامة للحكومة، وذلك لاستخدامها كوسيلة للضغط على الحكومة للحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لمصلحتها.

وعليه فإن التقييم غير الرسمي في معظم الحالات يكون تقييماً شكلياً لا يستند إلى المعلومات والأساليب العلمية في التحليل والتقييم وذلك لأن الجهات التي تقوم به جهات غير متخصصة بالتقييم ، ودوافعها للتقييم هي دوافع المصلحة والمنفعة الذاتية وحسب.

¹ - عباس حسين جواد ، ارزوقي عباس عبد ، مرجع سابق .

المبحث الثاني : ماهية الحكم الراشد .

عرف موضوع الحكم الراشد استخداما واسعا من طرف الجهات الحكومية والمنظمات الدولية

والإقليمية ، وأصبح شرطا أساسيا وجوهريا للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يعتبر أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في ظل عجز أجهزة الحكم ، وذلك لما يوفره من بيئة ملائمة وسليمة عن طريق آليات سياسية من سيادة القانون ، الشفافية ، المساءلة ، المشاركة ، فهو عملية تتكيف مع المعطيات المتجددة التي يوفرها المجتمع الدولي الناتجة عن العولمة ، وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية ... الخ .

المطلب الأول : نشأة و مفهوم الحكم الراشد :

أولا : جذور ونشأة المفهوم

ظهر مصطلح الحكم الصالح أو الحكم الجيد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر ، كمرادف لمصطلح الحكومة ، ثم كمصطلح قانوني سنة 1978 ، ليستعمل في نطاق واسع و معبر عن تكاليف التسيير ، و مع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في التسيير النظام الإجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية وعلى هذا الأساس ليس هناك أدنى شك في الأصل الفرنسي للكلمة.

ويرجع الأصل الفرنسي للكلمة إلى المصطلح الإغريقي (kubernân) ثم مر للغة اللاتينية تحت مصطلح (gubernare) وكان يعني آنذاك أسلوب إدارة أو توجيه السفينة¹ .

عرف الحكم الراشد مع نهاية سنة 1980 في فترة تميزت بوجود تغيرات عديدة خاصة السياسية منها والغير مسبوقه كانهيار جدار برلين ، تفكك الاتحاد السوفياتي ، كل ذلك أدى إلى إضمحلال التحالفات السياسية والاقتصادية ، مع فتح المجال لنقاش الجدي حول كيفية إدارة شؤون الدولة لتكون مصممة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، ومحاربة الفساد والقضاء عليه،

وفي سنة 1989 استخدم مصطلح الحكم الراشد في تقارير ومنشورات البنك الدولي لوصف الحاجة للإصلاح المؤسسي والقطاع ، وجعله أكثر كفاءة وفعالية في جميع البلدان خاصة النامية منها .

¹ - عبد الحق حملاوي ، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد : تجربة الجزائر 1999-2007 ، مآكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر ، 2013 ، ص 26.

ويعود بروز الحكم الراشد إلى أسباب عدة سواء تعلق بالناحية النظرية والعلمية ، كما يمكن أن نعتبر هذا الأخير انعكاس لتطورات حديثة تجلت في التغيير الالاي طراً في طبيعة دور الحكومة من جهة ، والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى ، وعليه يمكن حصر الأسباب الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد في مايلي :

1_ الأسباب السياسية :

1_ غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة ، حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقوم على تعاقد بين الحكام والمحكومين ، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن ، وقيام الدولة على أسس العصبية والطائفية وغيرها مما يسبب أزمة الشرعية للأنظمة .

2_ النمو الكبير للأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة ، وترهل الإدارة وتقدمها ، مع ارتفاع المديونية وانخفاض الانتاجية .

3_ إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا إلى أزمة الحكم ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل : الشفافية ، المساءلة ، احترام حقوق الانسان ومكافحة الفساد .

4_ ضعف بنية المؤسسات الإدارية والسياسية ، مع عدم الفصل بين الخاص والعام .

5_ عدم الاستقرار السياسي حيث تعاني معظم دول العالم الثالث من شدة وطئة الصراعات الداخلية¹ .

2_ أسباب اقتصادية :

1_ ظهور العولمة الاقتصادية وسرعة تبادل السلع والخدمات ، بفضل إلغاء الحواجز الجمركية والتي ساهمت بدورها في الكشف عن ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية ، مما أكسب فكرة الحكم الراشد أهمية كبيرة وتطورا بالغا .

2_ سيطرة الطبقة الرأسمالية على الحكم ، في العديد من الدول المطبقة لمبادئ الليبرالية الجديدة مما أدى إلى انقسام أدوار المجتمعات في تنمية الاقتصاد العالمي وتنمية الاقتصاد المحلي .

¹ - حنان حكار ، إيمان بوفليسي ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية : دراسة حالة ماليزيا . مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة 08 ماي 1954 ، 2015 ، ص16.

3_ فشل العديد من السياسات المالية للدول وارتفاع معدلات التضخم ، مما أثر بشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي ، كما أن تخصيص مبالغ هائلة للإنفاق العسكري في العديد من الدول ، أدى إلى نقص الاستثمار وتراجع رؤوس الأموال الدولية .

4_ فشل المساعدات المقدمة للدول النامية من طرف الدول المتقدمة في تحقيق أهدافها ، بسبب ضعف القدرات الإدارية لحكومات البلدان الفقيرة ، والتي اتسمت بالفشل في تلقي هذه المساعدات والمشاريع التنموية ، وانتشار الفساد على نطاق واسع¹.

3_ أسباب اجتماعية :

1_ ضعف مستوى التنمية البشرية ، نتيجة لزيادة مظاهر الفقر وتدني المستوى المعيشي للأفراد.

2_ أزمة البطالة التي لازالت ترهق كاهل المجتمعات النامية ، والتي لم تستطع التخفيف من حدتها .

3_ استمرار تدني المستوى التعليمي وتفشي ظاهرة الأمية خاصة الوسط النسوي².

إن مجمل هذه الظروف والمشاكل المجتمعية تعكس درجة فشل الدولة في العلم الثالث في سياستها التي تتبعها ، وذلك من خلال عجزها على خلق نظام سياسي مفتوح يؤمن بالمفاهيم الحديثة للممارسة السياسية مثل : تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ، تعزيز مبدأ سيادة القانون ، واعتماد النزاهة والتنافسية السياسية المشروعة في الآلية الانتخابية ... الخ وكل هذا قد فرض على الدول النامية أن تفكر في إيجاد مخرج يليق بإصلاح أوضاعها الداخلية ، والتغلب على كل المظاهر التي أدت إلى فشلها متخذة الحكم الراشد كمدخل أساسي ومهم في إدارة منظومة حكمها .

¹ - ورشاني شهيناز ، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة بسكرة ، 2015 ، ص 12 - 13.

² - عبد الحق حملاوي ، مرجع سابق . ص 28 .

ثانيا : مفهوم الحكم الراشد :

كفكرة واصطلاح تم إعطاء أكثر من معنى للحكم الراشد أوالحكمانية ، نتيجة اختلاف التفسير والفهم والمدلول للمصطلح بين الكتاب والمفكرين ، ولهذا سوف نعرض المفهوم اللغوي له ، وكذا الاصطلاح من خلال التطرق لأهم التعريفات التي وردت من قبل المؤسسات التتمية والتمويل الدوليين .

1_ **المعنى اللغوي** :كلمة الحكم "gouvernance" هي مصطلح قديم يشير إلى مجموعة العمليات المرتبطة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ ، كما يعني الحكم مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع ، وموارده ، وتطوره الاقتصادية والاجتماعي ، والحكم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية ، و إدارة عامة عمل كل المؤسسات غير رسمية ، أو منظمات المجتمع المدني ، بالإضافة إلى القطاع الخاص .

أما مصطلح الراشد أو الصالح أو الجيد ، والذي كان ترجمة لكلمة "good" فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالمصطلح الأول لكي يعكس مدى تجارب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها، و هو ما يعني وجوب أن يتصف الحكم بهذه الصفة التي تعد بمثابة دلالة على نوعية إدارة الحكم في بيئة معينة ¹.

2_ **تعريف البنك العالمي لسنة 1992 للحكم الراشد :**

عرفه بأنه الطريقة المثلى التي تمارس به السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول ،² ومنه يمكن القول أن الحكم الراشد طبقا لهذه الهيئة ربطت مفهوم الحكم الراشد بعناصر أخرى محققة لنجاحه ومنها : الاستقرار السياسي للدولة وحماية وترقية حقوق الانسان و تكريس سيادة القانون .

¹ - شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر : دراسة حالة الجزائر 2000-2010 . أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ، ص 8.

² - بوجردة الياسين، "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي"، المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية ، العدد 2، جوان 2007 ، الجزائر ، ص 252 .

3_ تعريف صندوق النقد الدولي :

"يعرفه على أنه الطريقة التي بواسطتها تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية ، وذلك لاستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع."

ما يمكن أن نستنتجه من هذا التعريف هو أن صندوق النقد الدولي ركز اهتمامه حول الجانب التقني ، مع الإشارة إلى عنصر الفاعلية أي توفير قدر من الشفافية والمساءلة مما يساعد على احترام الحقوق وسيادة القانون.¹

4_ تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :ocde:

تعرف الحكم الراشد على أنه يمثل مجموع العلاقات ، بين الحكومة و المواطنين ، سواء كأفراد أو كجزء من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

5_ تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp :²

تعرف الحكم الراشد على أنه حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها من إدارة تقليدية ، إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم العمليات والآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين .

من خلال التعريف السابقة نستطيع أن نميز أن الحكم الراشد لا يركز على فعالية المؤسسات فحسب ، وإنما يشمل كذلك مجموع العلاقات والثقافة السلوكية والقيم ، التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات مثل الرقابة والشفافية والمساءلة والنزاهة .

2_ التعاريف الأكاديمية : فيما يخص التعريف الأكاديمية لمفهوم الحكم الراشد نجد مايلي :

1_ تعريف باجاناكسو **pajanakason** : " الحكم الراشد يسعى لتنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جمعية في محيط و فضاءات غير مؤكدة ومجزأة ."

فهذا التعريف غير شامل فقد أهمل الإشارة لعملية الربط بين الجوانب السياسية والإدارية.

¹ - حنان حكار ،إيمان بوفلسي ، مرجع سابق . ص 23 .

² - وفاء رايس ، ليلي بن عيسى ، الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة الجزائرية . ملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقة ، يومي 25-26 نوفمبر 2013، ص 6.

2_ تعريف مورتن بوس **Maarten pouce**: "الحكم الراشد هو أسلوب حكم يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة ، ويتضمن بذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير رسمية التي تعمل في المجال العام.¹

يعتبر هذا التعريف من بين التعاريف التي ركزت على التطرق إلى عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني كأحد العناصر الأساسية في تعريفه ، أي يرى أن مجمل السياسات العامة هي علاقة تأثير وتأثر بين الهيئات الرسمية وغير رسمية.

3_ تعريف نادر فرحاني : اعتبر أن الحكم الراشد هو نسق المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما ، وتربط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الناس وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس.²

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه يركز على محور تلبية حاجيات الأفراد و إرضائهم مع الاهتمام بالوضع القائم عن طريق توفير طرق ووسائل الرقابة والمساءلة ، مع إغفاله تحديد الجهة المسؤولة عن ذلك .

المطلب الثاني : آليات الحكم الراشد

يرتكز مفهوم الحكم الراشد على مجموعة من المبادئ والمقومات التي صنفها البنك الدولي والتي تتمثل فيمايلي :

1. الشفافية :

إن الشفافية تعني في شكلها أن القرارات التي يتم اتخاذها في المجتمع وكذلك عملية تنفيذها ، تتم وفقا للقوانين وللوائح ، كما تعني الشفافية أيضا ضرورة توفر المعلومات بحرية للمجتمع ، وأن يكون من حق كل فرد الوصول إليها بشكل كامل.³

¹ - عنتره بن مرزوق ، تحديات ترشيد الإدارة المحلية في الجزائر ،الملتقى الوطني حول إشكاليات الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية - جامعة قاصي مرياح ورقلة ، يومي 12- 13 ديسمبر ، 2010 ، ص 57.

² - حنان جكار ، إيمان بوفليسي ، مرجع سابق .ص 26.

³ - أبو بكر مصطفى بعيرة ، أنس أبو بكر بعيرة ، مقال لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة . مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا ، ، ص 10 .

2. المشاركة: تعني أن يكون لكل فرد دور ورأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته ، سواء بصورة مباشرة ، أو عبر مؤسسات أو منظمات وسيطة يجيزها القانون. بهذا المعنى يعتبر مفهوم المشاركة شديد الارتباط بالمجتمع الديمقراطي ، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية ، فمعرفة المعلومات وحدها لا تفي بالغرض ، بل لابد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على إتخاذها ليؤثر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة ، وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الإعراف وحق إجراء الإستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية.

3. حكم القانون (سيادة القانون): أي تطبيقه على الجميع دون إستثناء والإلتزام به دون تقديم المصالح الخاصة على العامة ، كما يعني أن الجميع حكما و مسؤولين ومواطنين يخضعون للقوانين ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وإذا كان الحكم يعني ممارسة السلطة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية وعلى جميع المستويات ، فهو بهذا المعنى يتخطى حدود الدولة ليشمل هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فالدولة وحدها لا تستطيع إقامة الحكم الرشيد بدون مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولكي يطبق القانون يستوجب وجود المؤسسات والهيئات المعنية بذلك من مؤسسات قضائية وأجهزة أمنية ومؤسسات عقابية..الخ.¹

4_ المساءلة والمحاسبة : ويقصد بها تحميل الأفراد والمؤسسات مسؤولية أداؤهم الذي يجب أن يتم قياسه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية ، ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها " الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم ، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم ، وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم ، وتقبل المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة ، أو عن الخداع والغش ، كما تتطلب المساءلة وجود حرية المعلومات ، و أصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم وسيادة القانون ، وتقوم المساءلة على مجموعة دعائم وهي :

¹ - منذر خدام ، مبادئ الحكم الرشيد. الحوار المتمدن، لعدد : 2059 - 2007 / 10 / 5، ص5.

. **المساءلة المالية** : وهي التزام أي شخص يتولى مسؤولية موارد أو منصب عام بتقديم تقارير ، عن الاستخدام المقصود و الفعلي لموارد المنصب الذي يشغله ، ويشمل ذلك ضمان الشفافية في الخطوات العلمية والإجراءات للوفاء بهذا الالتزام .

. **المساءلة الإدارية** : وتتضمن نظم الرقابة الداخلية على الحكومة ، وهي بذلك تكفل وتضمن سلامة تطبيق القيود والضوابط ، التي تفرضها النصوص القانونية على المواطنين المشاركين فيها وتتضمن هذه النظم معايير وحوافز الخدمة المدنية ، العقوبات الجنائية ، والمراجعة الإدارية .

. **المساءلة السياسية** : وهي بداية نقطة فعالة للرقابة ، وتبدأ بالانتخابات الحرة والنزيهة والشفافية حيث تختبر الانتخابات وسيلة أو أداة بيد الشعب لتقييم أعمال مسؤوليهم وممثليهم أثناء شغلهم للمناصب العامة ، وإصدار أحكام بشأنهم إما بمكافأتهم أو بمعاقبتهم .

. **المساءلة الاجتماعية** : هي منهج لمواجهة الاحتياجات ، تقوم على المشاركة المدنية وإشراك المواطنين ، والجماعات التي تطالب بفرض أكبر قدر من المساءلة على الأعمال العامة .

فالمساءلة إذا تعني إمكانية أن يتعرض صانعوا القرار سواء في الدولة ، أو القطاع الخاص ، أو المجتمع المدني للمحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته¹ .

5 . الكفاءة و الفعالية : من خلال قدرة الحكومة على إنتاج المخرجات العامة ذات الجودة ، بما في ذلك الخدمات المقدمة للمواطنين ، بأفضل التكاليف وفي مقابل ذلك تضمن مخرجات تحقق المطالب الرئيسية لصناع السياسات .

6 . الاستجابة : من خلال إستجابة جميع المؤسسات وبشكل سليم للتغيرات في الطلب لأفضليات أصحاب المصلحة في ظل الظروف المتسارعة ، فالخصائص التي تحدد الحكم الراشد هي :

1 . الأداء الفعال للقواعد الرسمية .

2 . ضمان احترام الملكية² .

¹ - بلخير آسيا ، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق : الجزائر 2000-2007 . مذكرة لنيل سهدة الماجستير ، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2009 ، ص 51-52 .
² - ورشاني شهيناز ، مرجع سابق . ص 28 .

3. كفاءة وفعالية المنظمة .

4. احترام قواعد الديمقراطية .

5. **العدالة والمساواة** : وترمز إلى ذلك التكافؤ الذي يجب أن يتوفر بين الرجل والمرأة ، لاسيما من حيث تكافؤ الفرص من أجل تحسين أوضاعهم ، وتحقيق إرتقائهم الاجتماعي .

6. **الرؤية الإستراتيجية** : وترمز إلى النظرة التي يطمح إليها صناع القرار ، والقادة ، والشعب ، من خلال الالتزام بالحكم الراشد ، إذ يجب أن يمتلك هؤلاء آفاقا واسعة وبعيدة المدى عند تطبيق الحكم الراشد¹.

المطلب الثالث : أبعاد الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على مجموعة من الأبعاد المترابطة مع بعضها البعض ، فهناك من يمثلها البعد السياسي ، والبعد التقني والإداري ، وأخيرا البعد الاقتصادي والاجتماعي و هناك من يضيف بعد آخر وهو البعد القانوني .

1_ **البعد السياسي** : وهو يرتكز أساسا على طبيعة السلطة السياسية ، ومدى شرعيتها من حيث التمثيل ، ويقوم على حكم القانون ، والمساواة ، والمساءلة ، وهي ثلاث عناصر أساسية تشير إلى البعد السياسي للحكم الراشد ، ولا يمكن أساسا تصور رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على التمثيل والشرعية ، لأنها يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم ، ويؤديان إلى التفاعل الايجابي بين الطرفين ، مما يحقق التعاون والانصراف إلى خدمة الصالح العام ، وهناك مجموعة من المحددات الواجب توفرها من خلال هذا البعد وتتمثل في :

_ تعتبر الانتخابات البعد الأجرئي للديمقراطية ، وآلية مساهمة المواطنين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات ، فالانتخابات الحرة النزيفة تبين أن السلطة السياسية تستمد من الشعب كما تعتبر وسيلة رقابة فعالة².

_ وجود هيئات برلمانية منتخبة تتميز بسلطتها وقدرتها على مراقبة السلطة التنفيذية .

¹ - حنان حكار ، إيمان بوفليسي ، مرجع سابق . ص 37 .

² - آسيا بلخير مرجع سابق . ص 40 .

_ وجود صحافة مستقلة ومنافسة قادرة على تشكيل رأي عام واعى .

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي هي من المنظمات التي تدعم البعد السياسي للحكم الراشد ، وذلك بتركيزها على الشرعية الحكومية ، ومحاسبة العناصر السياسية في الحكومة ، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون .

2 _ البعد الاقتصادي والاجتماعي : يشترط البعد الاقتصادي الفعالية في نشاط الحكم وذلك من خلال الاستغلال العقلاني للموارد العمومية والعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية ، في نطاق ما يتضمن من إعادة هيكلة الاقتصاد على كل المؤسسات وفي كل القطاعات ، هذا ما يوضح التغيرات التي تعكس الإصلاحات الإدارية حيث أعيد تحديد دور الدولة في الإقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها على ثلاث مجالات وهي :

_ تحقيق الاستقرار في وضع الإقتصاد الكلي .

_ تخفيض حجم القطاع العام .

_ إصلاح الإطار التنظيمي¹ .

3_ البعد التقني : ويتبناه صندوق النقد الدولي بتركيزه على الناحية الإقتصادية من الحكم وتحديد شفافية حسابات الحكومة ، وفعالية إدارة الموارد العامة ، واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص² .

وعليه فإن البعد التقني مرتبط بعمل الإدارة العامة ، ومدى كفاءتها وهو جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين : الرشادة الإدارية ، والوظيف العمومي ، وهو ما يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية ، ويكون الموظفون فيها لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم ويكون إختيارهم وفقاً لمعيار الكفاءة .

¹ - ورشاني شهناز ، مرجع سابق . ص 20 .

² - سفيان فوكة ، الحكم الراشد المحلي : بحث في قيم وأدوات التمكين . الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، يومي 12- 13 ديسمبر 2010 ، ص 13 .

4 _ **البعد القانوني** : ويتجسد من خلال الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة ، ومن جهة أخرى يفتح القنوات أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام ، وعليه يمكن لهذا البعد أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة ، ومن ثم توقع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين ، مما يسمح بتحقيق التوافق والإنسجام بين كل هذه القوى السياسية و المجتمعية . وهكذا تأثر هذه الأبعاد وترتبط مع بعضها البعض في إنتاج الحكم الراشد.¹

المطلب الرابع : فواعل الحكم الراشد

يعتبر تضافر جهود الدولة مع مؤسساتها الرسمية إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني أهم سمات تحقيق الحكم الراشد ، والتي تتمثل أساسا في المكونات الرئيسية للحكم الراشد ، وانطلاقا مما سبق يتضمن الحكم الراشد ثلاثة ميادين رئيسية متكاملة ومترابطة فيما بينها وهي :

1_ الدولة و سلطاتها :

تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي و الفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد ، وذلك باعتبارها الجهة القائمة على الإشراف وعلى تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد ، وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها ، وبذلك تستطيع الدولة من وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس مطلبها الحكم الراشد ، وهذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان وضمان حرية الإعلام واحترام معايير العمل ، وحماية حقوق المرأة وتحديث البرامج التعليمية والتكوين المهني ، بما يحقق أهداف المجتمع ، وتوفير السكن وحماية البيئة والعدالة في توزيع الموارد فالدولة وحدها الكفيلة والقادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

أما السلطات المحلية ، فهي تعمل أيضا على إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية مع الممثلين أو عن طريق تلقي انشغالات المواطنين بتشكيل لجان متابعة وإشراف ، كما ينبغي

¹ - حنان حكار ، إيمان بوفليسي ، مرجع سابق . ص 34 .

عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات المتعلقة بميزانية الدولة ومشاريعها ، و إشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات التنموية عبر لجان المتابعة ، كما يقع عليها عبئ العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلافي المصالح وعدم تعارضها بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني .¹

2 _ القطاع الخاص :

هناك تجول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق ، فقد أصبحت معظم الدول تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها ، وبهذا أصبح القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا كشريكا في الإدارة والتنمية ، وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله ،² فهو يستطيع أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية بالشراكة مع السلطات المحلية وأجهزة الدولة ، كما بإمكانه تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية ، بالإضافة إلى دوره في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر وكل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إطار إرساء أسس الحكم الراشد الذي يهدف إلى الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتحقيق التنمية المستدامة .

3 _ المجتمع المدني :

أصبح المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية ، حيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية ، ولم نعد نتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة ، و إنما علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ، جمعيات ، نقابات ، ... ويعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير حكومية وغير إرثية ، التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة ، لتحقيق مصالح أفرادها من

¹ - ورشاني شهيناز ، مرجع سابق . ص 21 .
² - شعبان فرج ، مرجع سابق . ص 14 .

أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام ، التراضي ، التسامح ، والإدارة السليمة لتنوع والاختلاف .¹

ومفهوم المجتمع المدني يقوم على جملة من الخصائص (العناصر) الأساسية والتي تتمثل في :

_ فكرة التطوعية (أي قائم على أساس المشاركة الطوعية) .

_ فكرة المؤسسية (أي يكون لها هيكل رسمي وتهدف إلى البقاء) .

_ فكرة الاستقلالية (أي ذاتية التسيير) .

_ الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الانسان ، المواطنة ، المشاركة السياسية) .

_ غير هادفة للربح .

ويعد المجتمع المدني الإطار العام الذي يربط بين الأفراد والدولة ، فهو يشكل قنوات اتصال تسمح بمشاركة الأفراد سواء فرديا أو جماعيا في مختلف الأنشطة وتنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة ، وتسيير الموارد بكل شفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة ، كما أنه يعبر عن حرية الأفراد والجماعات كحرية التعبير عن التطلعات الفكرية ، وحرية المبادرة والمساهمة في تنمية المجتمع ، مما يساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكم من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة .²

المبحث الثالث : التقييم كآلية لترشيد الحكم

أولت الحكومات أهمية بالغة لتقييم السياسات العامة و ترشد الحكم فيها من خلال جملة من آليات الحكم الراشد المساءلة و الشفافية و التشاركية كمقياس من أجل ترشيد سياستها وتحسين أداء مؤسساتها ما يضمن تجاوب التصرفات الحكومية مع المتطلبات الحقيقة للمواطنين ، وتحقيق التنمية الشاملة وهذا لا يتحقق إلا إذا كان هناك تكريس فعلي لآليات الحكم الراشد و الوصول إلى سياسات رشيدة بالتالي تحقيق ما يسمى الدولة الديمقراطية.

¹ - بلخيرة آسيا ، مرجع سابق . ص 64 .

² - زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية : قضايا وتطبيقات . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2003 . ص 48 .

المطلب الأول : تقييم السياسات العامة كأداة لتحقيق الشفافية

يرتكز تقييم السياسات العامة على تدعيم آليات تبادل المعلومات والحوار بين المواطنين والدولة من خلال تحسين الإفصاح التفاعلي ، عن المعلومات الحكومية عن طريق إنشاء مراكز المعلومات العامة للتفاوض و المشاركة في صنع القرار ، وهذا لا يتم إلى من خلال الوضوح التام في إتخاذ القرارات على درجة عالية من الموضوعية والدقة والوضوح .

ويكرس تقييم السياسات العامة آلية الشفافية من أجل الوصول إلى قرارات وسياسات رشيدة وفعالة ، من خلال التدفق المستمر للمعلومات ذات المصادقية العالية بين مختلف المستويات إضافة إلى الموضوعية في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات وحل المشكلات وصولاً إلى مستوى متقدم من الإصلاح والتطور في مختلف مجالات العمل حتى تكون سياساتها أكثر كفاءة وفاعلية في تقديم الخدمات للمواطنين .

إذ لابد من تحسين أداء المؤسسات الحكومية خاصة في مجال تقديم الخدمات العامة بطرق تتسم بالنزاهة والشفافية ، وإدراك أهمية رفع مستوى الأداء وتحسين جودة الخدمات لتحقيق التنمية وقد أصبحت مبادئ النزاهة والشفافية في المؤسسات موضع الإهتمام و التركيز في برامج الإصلاح والتحديث الإداري في مختلف الإدارات بما في ذلك القطاعات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

كذلك أصبح من الضروري تقوية القدرة على صياغة السياسات و متابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، عما إتخذته من قرارات وما قامت به من أعمال حيث تحتاج المؤسسات التشريعية إلى تفويض دستوري واضح لكي تقوم بدورها لضمان مراعاة المصلحة العامة في ظل مبادئ النزاهة والشفافية.¹

المطلب الثاني : تقييم السياسة العامة ضماناً للمساءلة

ترسخت في سياق عملية تقييم السياسات العامة في معظم الدول ، ضرورة وجود آليات لضبط أداء "السلطة" والعمل على تقييم المؤسسات الممثلة بالأشخاص القائمين عليها ، عندما تجري

¹ - مراكشي فاطيمة ، دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسة العامة في الجزائر مع التركيز على حالة المجلس الشعبي الوطني 2015-2020 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الجبلالي بونعامة ، 2015 ، ص 52،53.

مساءلتهم من قبل هيئات مخولة رسمياً بذلك ، أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني أو الرأي العام وذلك في حين تجاوزهم الحقوق وانحرفهم ، مما يؤدي إلى انحراف الحكومة عن مسارها الصحيح ، إذا ضعفت أشكال المحاسبة .

كما جاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي وضع دراسات وتوجيهات بصدد إقامة الحكم الصالح وقد شددت هذه الدراسات على كون المساءلة ضرورة ملحة للإصلاح ، وفق أطر وأنساق تستوجب خضوع صناعات القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسة ، أمام مساءلة كل أفراد الشعب والمؤسسات المعنية ¹ .

تعرف الأمم المتحدة المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم ، والأخذ بالانتقادات التي توجه إليهم ، وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش. ونتيجة لذلك، فالمساءلة هي وسيلة تمكن الأفراد والمؤسسات من تحمل مسؤولياتهم وتبرير أدائهم للوثوق بهم. إذ إنها مجموعة من الأدوات والتقنيات لتقييم السياسات العامة ، وتجسيد لمفهوم ديمقراطية الإدارة. أما المحاسبة فهي واجب الكشف عن كيفية التصرف في المسؤولية المعطاة ، من خلال تقديم كشف حساب عن نتائج وأهداف تم الاتفاق على شروطها مسبقاً ، من حيث النوع ، الكلفة، التوقيت والجودة .

وعلى هذا النحو ، فالمحاسبة مكتملة للمساءلة بسعيها إلى تحسين أداء المؤسسات والارتقاء بها عبر المراقبة المستمرة ، والتدقيق وإدارة المخاطر. ونجد أن المحاسبة منقسمة إلى تيارين أساسيين: الأول يقصد بالمحاسبة مجموعة من الواجبات والقواعد التي تتابع الوظيفة السياسية للدولة ، والمتمثلة في صياغة وتنفيذ السياسات ، وهنا المحاسبة تراقب الأداء العام وتتأكد من تحقق الأهداف بالكفاءة المطلوبة. أما التيار الثاني فيعني بالمحاسبة تلك الآليات المسخرة لإنجاز الوظيفة الإدارية للدولة الهادفة إلى تطبيق السياسات العامة بفعالية وفاعلية عالية. وعلى هذا الأساس يعتبر تقييم السياسات العامة قضية جوهرية على مستويين رئيسيين: لقد أصبحت المساءلة والمحاسبة معيارين للكفاءة الحكومية ، ومحددتين لمصداقية المؤسسات العامة

¹ - أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد إطار نظري . عمان : دار الحامد ، 2012 ، ص 23 - 24 .

واستراتيجياتها الموجهة نحو المواطن. كما تتجلى أهمية المساءلة والمحاسبة بالقطاع العام في مكانة المؤسسات العامة ، باعتبارها المنفذة للبرامج والأهداف الحكومية .¹

وعليه فإن تقييم السياسة العامة هو ضمان للمساءلة التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأمور تسير وفقا لما هو مخطط لها ، وأن الأداء يتم ضمن الأطر التي حددتها الأهداف وفق المعايير المتفق عليها للوصول بالنظام إلى مستوى متميز من الكفاءة والفعالية ، والإلتزام بالتنفيذ الصحيح والملائم للسياسات العامة وتحمل مسؤولية نتائج أعمال .

المطلب الثالث : التقييم التشاركي أساس المشاركة الفاعلة

إن تقييم السياسات العامة يتضمن عدة فواعل رسمية و غير رسمية ، تضمن لجميع الفاعلين في المجتمع المشاركة الفعالة في إتخاذ القرارات والتأثير في أعمال الحكومة ، عن طريق المتابعة والتقييم والرقابة حيث تشكل التغذية الرجعية من قبل المواطنين وأسلوب من أساليب الرقابة الشعبية التي يتم من خلالها التعرف على مدى كفاءة وفعالية الأجهزة التنفيذية ، وتصحيح مسار المشروعات العامة .²

فقد أصبح المجتمع المدني و مؤسساته كالأحزاب السياسية أحد أهم محاور حسن الحكم بحيث اعتبر التأكيد على فعالية مؤسسات المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية لتقييم السياسات العامة وتحقيق الحكم الرشيد .

فهذه الأحزاب السياسية أصبحت تمارس وظيفة المساءلة عن طريق وجودها في الحكومة الإئتلافية (المساءلة التنفيذية) وهي مسؤولية الجهاز الحكومي الذاتية في محاسبة نفسه بنفسه عبر مؤسساته الرقابية و المحاسبية ، فقد استطاعت الأحزاب السياسية بفضل تمثيلها في البرلمان ان تمارس كل أشكال الرقابة و المساءلة (مراقبة الحكومة) من خلال تقييم برنامج الحكومة ملتصق الرقابة ، بيان السياسة العامة وذلك عن طريق المساهمة في العمل التشريعي وتقديم اقتراحات و تعديلات والمساهمة في إعداد منظومة تشريعية تكافح الفساد هذا من جهة ، كما تقوم بالتعبير

¹ - بونس بلفلاح ، المساءلة والمحاسبة في القطاع العام ، 19 فيفري 2015 . www.alaraby.co

² - خروفي بلال ، الجوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية : دراسة حالة الجزائر . مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة ورقلة ، 2012 ، ص 60 .

عن اهتمامات المواطنين و مطالبهم العامة وتعمل على تحقيقها من قبل الحكومة بفعل الضغط الذي تمارسه على صناع السياسة العامة الرسميين.

كما لا تقتصر مؤسسات المجتمع المدني على الأحزاب السياسية في تحقيق المساواة والمحاسبة فقط بل يشاركها في ذلك النقابات و الإتحادات ومنظمات حقوق الإنسان التي تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها وتلعب دورا هاما في الحياة السياسية.

فقد أصبح المجتمع المدني و مؤسساته كالأحزاب السياسية أحد أهم محاور حسن الحكم بحيث اعتبر التأكيد على فعالية مؤسسات المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية لتقييم السياسات العامة وتحقيق الحكم الرشيد .

ومن أهم الفواعل التي تضطلع بتفعيل آلية المساءلة في تقييم السياسة العامة وترشيد القرارات الرأي العام ، فوسائل الإعلام تلعب دورا هام من خلال الإهتمام بمطالب المواطنين و إيصالها إلى السلطة ، بحيث يكون لها تأثير قوي بدءا من تحديد المشكلة وتغطيتها للأحداث تقوم بإثارة إهتمام الجمهور وصانعي السياسة كما تقوم بنقل كافة المشاريع والبرامج التي تسعى السلطة إلى تنفيذها

مما يجعل الرأي العام على دراية كاملة بما تقوم به الحكومة وبالتالي القدرة على مراقبة و متابعة أعمال الحكومة.¹

¹ - مراكشي فاطيمة ، مرجع سابق . ص 53 .

خلاصة و استنتاجات :

من خلال ما تم تناوله خلال هذا الفصل فإن موضوع تقييم السياسة العامة أصبح يكتسي أهمية بالغة في برامج الدول خاصة حكومات الدول النامية ، من أجل تحقيق تنمية حقيقية مستدامة ، وهذا يؤدي إلى ضرورة البحث عن الآليات والأدوات الكفيلة لتحقيق ذلك ومحاولة تطبيقها وتفعيلها ، من أجل ترشيد سياساتها العامة .

كما يعتبر تقييم السياسات العامة مهم لتحقيق الشفافية والمساءلة والتشاركية وهذا ما يؤكد حق المواطن في مراقبة وفهم وتقييم القرارات المتخذة من قبل المسؤولين وهذا لايمكن أن يتحقق إلا إذ توفرت المعلومات الصحيحة بصورة شفافة وبمصادقية .

يجب التأكيد على ضرورة توفر الإرادة السياسة باعتبارها المدخل الرئيسي لبناء نظام مؤسسي يشتمل تطبيق خطة إستراتيجية وذلك من خلال مبادئ النزاهة والشفافية والمحاسبة في المؤسسات العامة والمجتمع ككل .

لضمان نجاح عملية التقييم في ترشيد السياسات العامة ، لابد من توفر جملة من الدعائم كتوفر المعلومات ، وتوفر آليات الحكم الراشد و كفاءة أجهزة الدولة .

الفصل الثاني: دراسة حالة التجربة المغربية في تقسيم السياسات العامة

الفصل الثاني : دراسة حالة التجربة المغربية في تقييم السياسات العامة

في ظل الاستجابة لمتطلبات الحياة الديمقراطية التي شكلت وعيا وقناعة راسخة بضرورة تقييم السياسات العامة ، كأداة رئيسية في ترشيد السياسات وتحقيق العملية التنموية في العديد من المجالات ، عملت المغرب كغيرها من الدول على خلق بنيات مؤسسية تهتم بتقييم السياسات العامة وخولت هذا الإختصاص للبرلمان لترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والديمقراطية التشاركية من جهة ، وتحقيق أهدافها التنموية من جهة أخرى ، ومنه سنتطرق في هذا الفصل إلى مايلي :

المبحث الأول: دور البرلمان في تقييم السياسات العامة بعد دستور 2011

المبحث الثاني: دور الفواعل الأخرى في تقييم ومؤسسة السياسات العامة

خلاصة الفصل .

الفصل الثاني: دراسة حالة التجربة المغربية في تقييم السياسة العامة

شهد المغرب تسعة برلمانات بين عامي 1963 و 2011، وباستثناء الفترة الوجيزة التي حلت فيها المؤسسة الملكية البرلمان، فقد ظل موجود باستمرار، ومن دستور إلى آخر تعززت سلطاته. وكانت البرلمانات الأولى ما عدا البرلمان 1963 تعتبر شكلية اقتصر دورها على الاستشارة وإصدار القرارات المتخذة خارجها، وتعززت صلاحيات البرلمان بالإصلاح الدستوري عام 1996 الذي أنشأ نظام المجلسين التشريعيين للحلول مكان البرلمان أحادي المجلس.

وكتعبير عن هذا التغيير في دور البرلمان ، ما تضمنته الوثيقة الدستورية لسنة 2011 حيث وسعت من مجال القانون وخولته عدة صلاحيات في مجال الرقابة على العمل الحكومي ومنحت المعارضة وضعية متميزة وحقوقا متعددة بغية النهوض بالعمل البرلماني والرفع من جودة القوانين والسياسات العمومية التي يتولى تشريعها، ولم تعد مسؤوليته تنحصر فقط في مناقشة السياسات العمومية بل أضحت مسؤولية التقييم أساسية ، حيث نص عليها الدستور في الفصل 70، كما تجدر الإشارة إلى أن وظيفة التقييم شكلت مطلبا أساسيا في مذكرات الأحزاب السياسية والهيئات النقابية والمنظمات المدنية التي تم رفعها للجنة التي كلفت من قبل الملك بإعداد دستور 2011.

المبحث الأول : الصلاحيات القانونية للفعل البرلماني في تقييم السياسة العامة بعد دستور 2011

تظل لحظة دستور 2011 حاسمة في مسار التقييم في المغرب ، عبر إقرارها لفكرة مهيكلة لكل البنية المؤسساتية هي ربط المسؤولية بالمحاسبة ، وعبر دسترة وظيفة التقييم كصلاحية برلمانية أصلية ، حيث نص الفصل 70 من دستور 2011 في فقرته الثانية "يصوت على القوانين ويراقب عمل الحكومة ، و يقيم السياسات العمومية ، فلم تعد مسؤولية البرلمان التوقيع على النصوص ، ولا ممارسة الرقابة على الحكومة عبر الآليات التقليدية ، ولا مسؤولية مناقشة السياسات العمومية لما يتم تحضيره من مشاريع ومخططات من قبل الحكومة ، بل أضحت مسؤولية تقييم السياسات العمومية من طرف مؤسسة البرلمان وفق مقتضيات دستور 2011 مسؤولية أساسية ، حيث أصبح يستأثر البرلمان بآليات مختلفة تتجه نحو حصوله على معلومات تسلط الضوء على العمل الحكومي ومراقبته وتقييمه ويمكن رصدها على الشكل التالي:

المطلب الأول : الجلسة السنوية لمناقشة السياسة العامة

نص الفصل 101 من الدستور الجديد في فقرته الثانية على : تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها ، وذلك بهدف التعرف على نتائج السياسات والبرامج العمومية ، وقياس تأثيراتها على الفئات المعينة بها ، ومدى تحقيقها للأهداف المتوقعة وتحديد العوامل التي أدت إلى بلوغ هذه النتائج ، وتتم هذه العملية انطلاقا من إجراء أبحاث وتحاليل خلال النصف الأول من دورة أبريل كموعدا لانعقاد الجلسة ، ويقوم مكتب المجلس بتحديد السياسات العمومية المراد تقييمها في مستهل دورة أكتوبر من كل سنة تشريعية ، وذلك بناء على اقتراح من رؤساء الفرق والمجموعات النيابية ، وبعد تحديدها تبلغ إلى رؤساء الفرق والمجموعات النيابية ، وتتم إحاطة الرئيس بذلك فورا.¹

وطبقا للمادة 214 من النظام الداخلي ، يحال للجان الدائمة المتخصصة التقارير المتعلقة بالآراء والدراسات و الأبحاث بهدف تحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العامة والحكومة ثم تقوم اللجان المختصة بعقد جلسات لمناقشة الدراسات و الأبحاث ، فتعد التقارير الخاصة بالتقييم التي تصبح معتمدة.

وطبقا للمادتين 218 و 215 من النظام الداخلي للمجلس يحدد المكتب تاريخ الجلسة السنوية ، المنبثقة على اللجان على أعضاء المجلس أسبوعين إثنين على الأقل قبل انعقاد الجلسة العامة السنوية ، وتقوم ندوة الرؤساء بتنظيم المناقشة العامة تعرض التقارير للجان في جلسة عامة ، يحددها المكتب ، وتعطي فيها الكلمة بالتوالي للفرق والمجموعات النيابية. وتضبط أعمال الجلسة في تقرير عام يتضمن محضر وقائع المناقشة.²

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم البرلماني للسياسات العمومية شكل مطلباً أساسياً في الإصلاح الدستوري المغربي من قبل مختلف الفاعلين ، على اعتبار أن تقييم السياسات العامة من المرتكزات الأساسية لنظام الحقامة الجيدة انطلاقاً من كونه يشكل حلقة وصل بين المعرفة العلمية والقرار السياسي والنقاش العمومي ، ومن خلال ذلك يتم اللجوء إلى أسلوب التقييم

¹ - المادة 101 من دستور المغربي 2011.

² - فلاح عبد اللطيف ، تقييم السياسات العمومية من طرف البرلمان المغربي . بحث مقدم لنيل الاجازة في القانون العام ، جامعة المغرب ، 2015 ، ص 05 .

كمؤشر قوي يعكس حقيقة بناء مجتمع حديث مبني على قيم الشفافية والمسؤولية والفعالية ، وأكد أن تقييم السياسات العمومية يظل مكونا أساسيا لكل فعل تحديثي للتدبير العمومي ، وهي معطيات تجعل من مهمة البرلمان في ظل الدستور المغربي الجديد ، لا تنتهي بمجرد منح الثقة للحكومة وتنصيبها. وإنما يستمر عمله من خلال الرقابة على مدى التزامها بما سبق أن تقدم به رئيسها أمامه في اول جلسة عمومية يعقدها البرلمان مباشرة بعد تعيين رئيس وأعضاء الحكومة.¹

المطلب الثاني : الجلسة الشهرية أمام البرلمان لمناقشة السياسات العامة

يندرج عقد الجلسة الشهرية في سياق تنزيل مقتضيات الدستور حيث تنص الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور الجديد ، على أنه تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة ، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر ، وتقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة على رئيس الحكومة ، كما يأتي انعقاد هذه الجلسة تطبيقا لأحكام المادتين 157 و160 من النظام الداخلي للمجلس. ويشكل انعقاد هذه الجلسة من ضمن المستجدات التي تهدف إلى تعزيز وإغناء أعمال مجلس النواب بحيث أقر النظام الداخلي للمجلس مقتضيات جديدة تتعلق أساسا بحضور رئيس الحكومة مرة كل شهر إلى مجلس النواب ، ومناقشة تقارير بعض المؤسسات والهيئات الوطنية سواء في اللجان الدائمة أو في الجلسات العامة.²

و تعتبر هذه الآلية من بين الآليات الرقابية الجديدة التي جاء بها الدستور الجديد. والتي قوت الوظيفة الرقابية لمجلس النواب على العمل الحكومي ، و قد أثار تطبيق مقتضياتها جدل سياسيا و قانونيا بين الأغلبية و الحكومة و المعارضة ، وصل حد الصراع ، وتركز الخلاف بصفة خاصة على توزيع الحصص الزمنية بين الطرفين وطريقة طرح الأسئلة إلى جانب تعدد القراءات والتأويلات للفصل 100 من الدستور.

وقد ظل هذا الصراع قائما بين الطرفين إلا أن ثم حسمه في النظام الداخلي الأخير لمجلس النواب كما أقره المجلس الدستوري حيث نصت المادة 206 منه على تخصيص غلاف

¹ - محسن ككوم ، الوظيفة الرقابية للبرلمان : الاطار النظري والنموذج المغربي في ظل دستور 2011 ،الدار البيضاء ، منشورات جامعة الحسن الثاني ، 2014 ، ص 47 .

² - المواد 157 و 160 من النظام الداخلي لمجلس النواب كما صادق عليه المجلس بتاريخ 13 / 02 / 2012 .

الزمني يتراوح بين ساعة وساعتين لجلسة الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة لرئيس الحكومة .

أما المادة 207 فنصت على توزيع هذا الغلاف الزمني بالشكل التالي، نصف الحصة الزمنية الإجمالية لرئيس الحكومة و النصف الآخر يوزع مناصفة بين الأغلبية والمعارضة. حيث توزع الحصة الزمنية المخصصة لفرق ومجموعات الأغلبية على أساس قاعدة التمثيل النسبي فيما بينها و توزع الحصة الزمنية المخصصة لفرق ومجموعات المعارضة فيما بينها بحسب تمثيليتها النسبية كذلك ، مع مراعاة حقوق النواب غير المنتسبين في هذا التوزيع.

أما بخصوص نوعية الأسئلة التي يتم طرحها في جلسة الأسئلة الموجهة لرئيس الحكومة فقد نصت المادة 204 على إمكانية تضمين جدول أعمال هذه الجلسة على نوعين من الأسئلة ، أولا الأسئلة المحورية التي لا يمكن أن يتعدى عددها اثنان و يخصص ثلثي الغلاف الزمني الإجمالي من الجلسة كما نصت على ذلك المادة 206 ، و ثانيا أسئلة أخرى متعلقة بالسياسة العامة يخصص لها ثلث الغلاف الزمني الإجمالي حسب المادة 206 .

المطلب الثالث: لجان تقصي الحقائق كأداة لتقييم السياسات العامة:

يعد تشكيل اللجان النيابية لتقصي الحقائق آلية من آليات تقييم العمل الحكومي، وبخلاف الدساتير السابقة ، فإن الدستور الحالي سمح في فصله 67 بتقديم طلب تشكيل هذه اللجان من طرف ثلث أعضاء أحد المجلسين ، شرط أن لا يتم تشكيلها في وقائع تكون موضوع متابعات قضائية ، وأضيف إلى اختصاصاتها جمع المعلومات المتعلقة بتدبير المصالح ، عوض اقتصارها على جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة فقط ، ويذكر أن مهمة لجان تقصي الحقائق كانت تنتهي بإيداع تقريرها للمجلس في إطار دستور 1996 ، لكن مع التعديل الدستوري الجديد جعل مهمتها تنتهي بإيداع تقريرها لدى مكتب المجلس وعند الاقتضاء إحالته إلى القضاء من قبل رئيس هذا المجلس.

وتعتبر هذه اللجان التي يستعين بها البرلمان من أجل تجميع المعلومات اللازمة عن مختلف القطاعات الوزارية ، أو الوصول إلى وقائع معينة¹ ، أو بالوقوف على طرق تسيير المرافق العمومية ، وعلى أساليب استعمالها للمال العام ، وسيلة تشكل المرحلة الأولى في تقييم السياسات العمومية ، فحق البرلمان في تقصي الحقائق ينبع من فكره مفادها ، أن على الحكومة تنوير البرلمان حول كل الوقائع التي ادعت اتخاذ التدابير من طرفها

¹ - خليل سعدي ، مقال تقييم السياسة العامة بين التشريع والممارسة البرلمانية على ضوء دستور 2011 . جريدة كواليس ، 20 نوفمبر 2015 .

كما نص الفصل 67 من الدستور أنه " لا يجوز تكوين لجان لتقصي الحقائق في وقائع تكون موضوع متابعات قضائية مادامت هذه المتابعات جارية و تنتهي مهمة كل لجنة لتقصي الحقائق سبق تكوينها فور فتح تحقيق قضائي حول الوقائع التي إقتضت تشكيلها".
 وجدير بالذكر أن القانون التنظيمي رقم 05-95 المنظم للجان النيابة لتقصي الحقائق أصبح متجاوزا ويتضمن مجموعة من الإشكالات الدستورية تتمثل بالأساس في تعارض قاعدة التمثيل النسبي وحقوق المعارضة المنصوص عليها في (الفصل 10) كما ان تدخل الحكومة في توقيف عمل اللجنة عبر تحريك المتابعة القضائية يبقى أهم الإشكالات ، فضلا عن تناقض سرية عمل اللجنة والحق في الوصول إلى المعلومة الذي سار بدوره حقا دستوريا (فصل 27) وفي هذا السياق ينتظر أن تتم مراجعة بعض الأمور من خلال المصادقة على قراءة ثانية للقانون التنظيمي للجان تقصي الحقائق النيابة لتقصي الحقائق.¹

المبحث الثاني: دور الفواعل الأخرى في تقييم ومؤسسة السياسات العامة

المطلب الأول: دور المجلس الأعلى للحسابات ومجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقييم السياسات العمومية

أ- دور المجلس الأعلى للحسابات في تقييم السياسات العمومية:

أصبح للبرلمان إمكانية اللجوء إلى المجلس الأعلى للحسابات حيث نص دستور 2011 في الفقرة الأولى من الفصل 148 يقدم المجلس الأعلى للحسابات مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة ، ويجيب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية ، وعليه يكون المشرع قد كرس إلزامية تفاعل المجلس الأعلى للحسابات مع البرلمان في جميع المجالات المتعلقة بمراقبة المال العام ، والرد على أسئلة واستشارات البرلمان ، ويذكر أن المجلس الأعلى للحسابات كان يحظى بالمراقبة فقط على المالية العامة سابقا ، لكن مع التعديل الدستوري أصبح يضطلع بكل الأدوار الموكولة إليه بما فيها تقييم السياسات العمومية

وتعتبر التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات والتي أثارت نقاشا واسعا حول تدبير المالية العمومية على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية

¹ - محسن ككوم ، مرجع سابق . ص 46 .

من أهم آليات الرقابة السياسية على المال العام ، على اعتبار أن ملاحظات و خلاصات المحاكم المالية فضحت خروقات هائلة كانت طي الكتمان فيما مضى ، وأطلعت الرأي العام على تفاصيل دقيقة تهم اختلالات التقارير آلية لتقييم للسياسات العمومية.

ب- دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقييم السياسات العامة:

ينص الفصل 152 من الدستور على: للحكومة وللمجلس النواب والمستشارين أن يستشيروا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في جميع القضايا ، التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي، وبالتالي يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمهام استشارية لدى الحكومة والبرلمان حيث يقوم بإبداء الرأي في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني و التنمية المستدامة ، كما يقوم بإبداء الرأي في جميع القضايا الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويحلل الظرفية ويتتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والدولية وانعكاساتها و يقدم اقتراحات في جميع الميادين وييسر ويدعم التشاور بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمساهمة في بلورة ميثاق اجتماعي إلى جانب هذا يقوم بإنجاز دراسات وأبحاث في ميادين مرتبطة بممارسة صلاحياته ، وبالتالي يمكن لهذه الإجراءات السالفة الذكر أن تثير الطريق أمام البرلمان لتتبع وتقييم السياسات العمومية التي تنجزها الحكومة.¹

المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في تقييم السياسات العامة

شهد المغرب في الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بالفاعل الجمعي ، وحضورا متميزا على مستويات عدة ، ولقد زاد هذا الاهتمام والحضور مع الأدوار التي أناطها الدستور الجديد لـ2011 بالفاعل الجمعي، فلم يعد الشأن المحلي والعام حكرا على الدولة والمؤسسات السياسية والمنتخبة بل أصبح المجتمع المدني بمقتضى الدستور الجديد يضطلع بدور كبير في هذا المجال حيث تضمن الدستور مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها ، فالمجتمع المدني يمكن أن يساهم بقوة في اخضاع المرافق العمومية بمعايير الجودة و الشفافية و المحاسبة والمسؤولية ، بل واخضاع تسييرها للمبادئ الديمقراطية ، كما يمكن له المساهمة في اخضاع أعمال أعوان وموظفي المرافق والمؤسسات العمومية لمبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة ، و يشارك في اخضاع الأموال العمومية للمراقبة والتقييم

¹ . خليل سعدي، مرجع سابق.

، وهنا يمكن أن نذكر على سبيل المثال دور كل من الهيئة الوطنية لمحاربة الفساد¹، والهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة ، وهذا كله من شأنه أن اشاعة ثقافة المحاسبة ، وتخفيف المراقبة القبلية " الوصاية" والدفع بالمراقبة البعدية ، وربط العلاقة بين النتائج المحققة والموارد المرصودة ، وبهذا ستتقل الادارة المغربية من الجمود إلى الحركة وثقافة العطاء المنتج .

إقرار بالدور الهام للفاعلين الجمعيين في تنشيط الحياة السياسية والتنمية وضرورة تواجدهم إلى جانب الفاعلين السياسيين والقطاعات الحكومية عملت الفصول 139 و 13 و 12 على توفير الإطار القانوني الذي سيساعد على وضع الإطار المرجعي المؤسسي من أجل التجسيد الفعلي للتشاور العمومي فنصت الفقرة الثانية من الفصل 12 على ما يلي: "تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحدد القانون. كما نص الفصل 13 على ما يلي: " تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها."

مرحلة التقييم هي مرحلة جوهرية في حياة السياسة العمومية والأداة الكفيلة بإعطائها حسا وقيمة مضافة من خلال قياس مدى قدرتها على الاستجابة لمطلب اجتماعي.

كما يعد سيرورة اجتماعية تضع تحت المجهر مختلف مكونات التدبير العمومي خصوصا السلطة الشرعية المخول لها الإجابة عن حاجة أو طلب اجتماعي، كما يعتبر تقييم السياسات العمومية مدخلا أساسيا نحو بناء ترسانة المحاسبة والمساءلة عبر طرح مجموعة من التساؤلات في اتجاه بناء وجهة نظر مجتمعية حول مدى اجابة واستجابة سياسة عمومية لحاجيات المجتمع ولعل من الوظائف الأولوية لعملية التقييم تتحدد في تحليل الفوارق بين القواعد الهيكلية والنوايا الرسمية وكذا الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الفاعلين والمتدخلين المؤسسيين.²

¹ . بوزيدي حسن ، دور المجتمع المغربي في دستور 2011 . www.marocdroit.com

² - بن شريف محمد ، دور المجتمع المدني ف تقييم السياسات العمومية . صحيفة المثقف ، العدد 288 ، 2012/05/02 . ص 08 - 09.

المطلب الثالث : الدور الفاعل للهيئات الدولية في مؤسسة التقييم في المغرب

شكلت لحظة التعميم الواسع للتقرير الشهير الصادر عن البنك الدولي سنة 1995 بتوجيه مباشر من طرف الملك الراحل الحسن الثاني محطة تأسيسية لتقييم السياسة العامة ، وفي نفس السياق ركز خطاب العرش لعام 2009 على " ضرورة انتهاج أنجع السبل الكفيلة بضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأحكام التنسيق ، والأخذ بالتقييم المستمر لسياسات ، وذلك في تفاعل مع التحولات الولية وانفتاح الايجابي على العولمة .

إن التقدم النسبي الذي تعرفه ثقافة التقييم في المغرب خاصة مع إهتمام المجتمع المدني بموضوع تقييم ومراقبة السياسات العمومية ، وهذا الاهتمام الجماعي المتزايد يحتاج إلى جهد عملي وقانوني لخلق بيئة مؤسسية تجعل من التقييم جزءا أساسيا في التدبير العمومي .

إن غياب بنية مركزية لدى رئيس الحكومة مكلفة بالتقييم والتتبع ، وكذا عدم توفر آليات وزارية للغرض نفسه برغم من تفاوت الإدراك العام بين القطاعات والسياسات ، والحاجة إلى ممارسة التقييمية متكاملة والمستمرة حيث أن توفر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو قطاع التعليم ، أو بعض القطاعات الاجتماعية ، أو جزء من الهياكل الوزارية ، على بنيات مؤسسية للتقييم لا يخفي ضرورة تعميم هذه الممارسات وترسيخها عبر التكوين والتكوين المستمر .

المؤكد أن سياق الشراكات القطاعية مع الخارج وخاصة الاتحاد الأوروبي أو منظومة الأمم المتحدة قد عززت من إنفتاح التجربة المغربية على مسألة التقييم الفعال للسياسات والبرامج ، إن مستقبل السياسات العمومية في المغرب يمر كذلك عبر إصلاح القانون التنظيمي للمالية في أفق الانتقال إلى تدبير مالي مبني على النتائج و الأهداف يسمح بتقييم النفقة العمومية بناء على أهدافها ويسهل مقروئية القانون المالي بعيدا عن المنطق الميزانياتي والقطاعي الضيق¹.

¹ - حسن طارق ، مبادئ ومقاربات في تقييم السياسة العامة ، كتاب الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان . 2014 ، ص 21- 22 .

خلاصة واستنتاجات :

من خلال ما توصلنا إليه فقد جاء الدستور المغربي الجديد بمقتضيات جديدة تتعلق بوظيفة تقييم السياسات العمومية من طرف البرلمان ، لكن بقيت هذه الوظيفة معطلة لعدة أسباب نذكر منها ، غياب آليات فعلية تمكن البرلمان من ممارسة اختصاصه في تقييم السياسات العمومية الذي يحتم اعتماد مرجعية معتمدة وإطار قانوني واضح المعالم وجهاز مستقل باختصاصات واضحة خاصة بتقييم السياسات العمومية . إلا أن هذا الاختصاص لن يرقى إلى تحقيق غاياته، إلا إذا تم تجاوز كل الحدود و المعوقات التي من شأنها أن تقف عائقا أمامه، و العمل على تقوية دور البرلمان و ذلك من خلال خلق هيئة للتقييم لدى البرلمان مستقلة تختص في السياسات العمومية، و كذا توضيح مختلف أدوار و مهام المتدخلين في مجال المراقبة و التقييم .

الخطمة

الخاتمة :

في ختامنا لهذه الدراسة يمكن القول بأن لتقييم السياسة العامة دورا أساسيا في ترشيد السياسات العامة ، بإعتبارها عملية سياسية وعلمية تسمح بدراسة مختلف الجوانب الكمية والنوعية والموضوعية للسياسة العامة ، ومتابعة مراحلها حتى يتمكن من الوقوف على موطن الخلل الذي يصيب السياسة العامة ، سواء أثناء الإعداد أو التنفيذ ، ومن ثم السعي إلى تصحيحها كما يساعد الجهة المقومة على المقارنة بين الأداء المحقق والأهداف المرسومة له، وذلك من خلال تبنيها لعدة معايير كمية ونوعية كالفاعلية والانسجام والملائمة التي تساعد على قياس آثار ومخرجات السياسة العامة وهذا إجابة على الفرضية الأولى .

وعليه فإن ترشيد السياسة العامة يتطلب ضرورة ترسيخ عملية تقييم السياسات العامة كممارسة مندمجة في تسيير العمومي بصفة منظمة ودائمة و تجسيد آليات المساءلة والشفافية و التشاركية ، وإرساء دعائم منظومة قانونية مع تجسيد مشاركة منظمات المجتمع المدني وكل الأطراف المعنية بإعتبارها من المرتكزات الأساسية لنظام الحكامة الجيدة ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

وفي إطار حديثنا عن تقييم السياسات العامة في المغرب أتى الدستور الجديد بمقتضى هام جدا يتعلق بمساهمة البرلمان في تقييم السياسة العامة لكن تنزيله على أرض الواقع إصطدم بهشاشة التفاعل الجدي عوض أن يوكل هذا الاختصاص لفاعلين جديين ذوي مصداقية ومهام محددة .

وعليه توصلنا إلى النتائج التالية :

_ أن تقييم السياسة العامة دعامة أساسية لتغيير و عصنة النظام العمومي في ظل إحترام مبادئ الشفافية والتعددية والاستقلالية في ترشيد السياسات العامة وضمان فعاليتها و نجاعتها .

_ صعوبة جمع المعلومات ، حيث يعتبر المقيمين في كثير من الأحيان خارج محيط السياسة العامة ، وهذا يدفع بالمنفذين إلى إخفاء المعلومات وكل ما يتعلق بتنفيذ البرامج عنهم ، وبالتالي حرمانهم من المشاركة الفعالة والايجابية في نجاح الساسة العامة .

_ غياب مرجعية معتمدة وإطار قانوني واضح المعالم وجهاز مستقل باختصاصات تقييم السياسة العامة .

_ أن عملية اتخاذ القرار تستلزم تطبيق آليتي الشفافية والمساءلة وتوفير المعلومات للمشاركين والمهتمين بشكل عام ليتسنى لهم القيام بدور المساءلة للمؤسسات .

وتكمن أهمية عملية تقييم في كون أن السياسة العامة لا تكون فعالة بإنهاء عملية الإعداد والتنفيذ ، بل يجب أن تلازمها عملية التقييم ، التي تعد عملية تضم معرفة موضوعية بالنتائج السلبية والايجابية للسياسة العامة و لنتائج تنفيذها و لأثر مخرجاتها ومدى كفاءتها في تحقيق الأهداف المخطط لها ، هذا على أن يكون مواكبا لكل مراحل صنع وتحليل السياسة العامة من إعداد وتنفيذ ، بغية ترشيد السياسات العامة والوصول إلى الحكامة الجيدة .

وعليه نخلص إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

_ ضرورة تبني مأسسة تقييم السياسات العامة وتوفير إرادة السياسية تساهم في تفعيل الحكم الراشد ، و لا يأتي ذلك إلى من خلال تعديل منظومة قانونية تسمح لها بأداء دورها بأكثر فاعلية ومصداقية .

_ حتمية متابعة ومراقبة كل مراحل تنفيذ السياسة العامة والوقوف على مواطن الخلل والسعي إلى تصحيحها .

_ ضرورة إنشاء هيئات مستقلة ومختصة بتقييم السياسات العامة في المغرب .

_ مكافحة الاحتكار الحكومي لتدفق المعلومات باعتبارها عصب كل تقييم ذو مصداقية في مجال تقييم السياسة العامة .

_ توفير إطار قانوني يوفر الحماية لمؤسسات المجتمع المدني يسمح لها بالتعبير عن آرائها وتوجهاتها بطريقة سلمية ، مما يضمن شراكة كاملة ومشاركة حقيقية في ترشيد السياسات العامة.

_ ضرورة ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة في تقييم السياسات العامة بإعتبارها المرتكزات الأساسية لنظام الحكامة الجيدة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الوثائق الرسمية

- 1- المادة 101 من دستور المملكة المغربية 2011.
- 2- المواد 157 و 160 من النظام الداخلي لمجلس النواب كما صادق عليه المجلس بتاريخ 13 / 02 / 2012 .

ثانياً: كتب

أ كتب باللغة العربية

- 1 - الفهداوي فهمي خليفة ، السياسة العامة : منظور كلي في البيئة والتحليل . عمان : دار المسيرة ، 2011.
- 2 - القريوتي محمد قاسم ، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة. عمان : دار حنين ، 2006 .
- 3 - أندرسون جيمس ، (ترجمة عامر الكبيسي)، صنع السياسة العامة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 1992.
- 4 - قنديل أماني و السيد غانم عبد المطلب وآخرون ، تقويم السياسات العامة .القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989.
- 5- جواد عباس حسين ، إرزوقي عباس عبد ، تقييم البرامج والمشاريع العامة إطار نظري ، كربلاء : جامعة أهل البيت عليهم السلام ، 2014.
- 6- زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية : قضايا وتطبيقات .القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2003 .
- 7- حسن طارق ، مبادئ ومقاربات في تقييم السياسة العامة ، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان . 2014 .
- 8- ليمام سالمة و بارة سمير، صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة ، عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2015 .

9- ياغي عبد الفتاح ، السياسة العامة النظرية و التطبيق . القاهرة : المنظمة العربية لتنمية الادارية ، 2010.

ب . كتب باللغات الأجنبية

- 1 _ slavia trosa , l'évaluation des politiques publiques . l'institut de l'entreprise , novembre 2003.
- 2 _ jacques Fontane ,l évaluation des politiques publiques , université pierre mendés France , Grenoble 2, office des publications universitaires , 2005 .
- 3 _ William Dun, public Policy analysais : an introduction, 2 , neujersy : prantice hall .

ثالثا : رسائل الجامعية

- 1- بلخير آسيا ، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق : الجزائر 2000. 2007 . مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2009.
- 2- حكار حنان ، بوفليسي إيمان ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية : دراسة حالة ماليزيا . مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة 08 ماي 1954 ، 2015.
- 3- حملاوي عبد الحق ، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد : تجربة الجزائر 1999. 2007 . مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر ، 2013.
- 4- زيدان جمال ، تقويم السياسة العامة بين النظرية والتطبيق حالة الجزائر : 1999. 2009 . مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر ، 2013.

- 5- شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر : دراسة حالة الجزائر 2000. 2010 . أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2012.
- 6- خروفي بلال ، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية : دراسة حالة الجزائر . مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة ورقلة ، 2012
- 7- عزلاوي أمال ، تقييم السياسة العامة في الجزائر : دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 1994. 2008. ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2008. 2009.
- 8- فلاح عبد اللطيف ، تقييم السياسات العمومية من طرف البرلمان المغربي . بحث مقدم لنيل الاجازة في القانون العام ، جامعة المغرب ، 2015 .
- 9- ورشاني شهيناز ، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر . مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة بسكرة ، 2015.

ربعا: مقالات علمية

- 1- بوجردة الياسين، واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي ، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيوإلوجية ، العدد 2، جوان 2007 ، الجزائر .
- 2- محسن كمكوم ، الوظيفة الرقابية للبرلمان :الاطار النظري والنموذج المغربي في ظل دستور 2011،الدار البيضاء ، منشورات جامعة الحسن الثاني ، 2014 ، ص 47 .
- 3-

خامسا: ملتقيات وندوات

1. بعيرة أبوبكر مصطفى ، أنس أبو بكر بعيرة ، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة . مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا .
2. بن شريف محمد ، دور المجتمع المدني ف تقييم السياسات العمومية . صحيفة المثقف ، العدد 288 ، 2012/05/02 .

3. بن مرزوق عنتر ، تحديات ترشيد الإدارة المحلية في الجزائر ،الملتقى الوطني حول إشكاليات الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية . جامعة قاصي مباح ورقلة ، يومي 12. 13 ديسمبر ، 2010.
4. رابيس وفاء ، ليلي بن عيسى ، الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة الجزائرية . ملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة.
5. فوكة سفيان ، الحكم الراشد المحلي :بحث في قيم وأدوات التمكين . الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي مباح ورقلة ، يومي 12. 13 ديسمبر 2010.

سادسا :جرائد

1. خدام منذر ، مبادئ الحكم الراشد.الحوار المتمدن، لعدد : 2059 - 2007 / 10 / 2
2. خليل سعدي ، تقييم السياسة العامة بين التشريع والممارسة البرلمانية على ضوء دستور 2011 . جريدة كواليس ، 20 نوفمبر 2015 .

الفهرس

الصفحة	العناوين
	ملخص الدراسة
أ	مقدمة
01	الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة
02	المبحث الأول : ماهية تقييم السياسات العامة
02	المطلب الأول : نشأة و مفهوم تقييم السياسات العامة
08	المطلب الثاني : أنواع ومعايير تقييم السياسات العامة
17	المطلب الثالث: أهداف وأبعاد تقييم السياسات العامة
19	المطلب الرابع : الجهات المعنية بتقييم السياسات العامة
22	المبحث الثاني : ماهية الحكم الراشد
22	المطلب الأول : نشأة و مفهوم الحكم الراشد
27	المطلب الثاني : آليات الحكم الراشد
30	المطلب الثالث : أبعاد الحكم الراشد
32	المطلب الرابع : فواعل الحكم الراشد
34	المبحث الثالث : التقييم كآلية لترشيد الحكم وتحقيق التنمية
34	المطلب الأول : تقييم السياسات العامة كأداة لتحقيق المساءلة
35	المطلب الثاني : تقييم السياسات العامة ضمان للمساءلة

37	المطلب الثالث : التقييم التشاركي أساس المشاركة الفاعلة
39	خلاصة واستنتاجات
43	الفصل الثاني : دراسة حالة التجربة المغربية في تقييم السياسات العامة
43	المبحث الأول : الصلاحيات القانونية للفعل البرلماني في تقييم السياسات العامة بعد دستور 2011
44	المطلب الأول: الجلسة السنوية لمناقشة السياسات العامة
45	المطلب الثاني: الجلسة الشهرية أمام البرلمان لمناقشة السياسات العامة
46	المطلب الثالث : لجان تقصي الحقائق كأداة لتقييم السياسات العامة
47	المبحث الثاني : دور الفواعل الأخرى في تقييم السياسات العامة
47	المطلب الأول : دور المجلس الأعلى للحسابات ومجلس الاقصادي والاجتماعي والبيئي في تقييم السياسات العمومية
48	المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في تقييم السياسات العامة
50	المطلب الثالث : الدور الفاعل للهيئات الدولية في مأسسة التقييم في المغرب
51	خلاصة واستنتاجات
53	الخاتمة
56	قائمة المراجع
61	الفهرس

